الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمة لخضر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

بعنوان:

أثر العرض النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020م

إعداد الطالبان:
- ناوي حسام
- تجاني محمد المهدي

إشراف:
د. بغداد بنين

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. إبراهيم غندير إبراهيم	أستاذ محاضر –أ–	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	رئيسا
د. بغداد بنين	أستاذ محاضر –أ–	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مشرفا ومقررا
د. الأخضر بن عمر	أستاذ محاضر –أ–	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

اهـــــداء

- إلى امي الغالية
- قدوتي في الحياة "ابي"
- اخوتي واخواتي
- إلى من له فضل كبير علي "عبد الحق، عمي السعيد"
- الى الأصدقاء والمعارف

حسام و محمد المهدي

شكر وتقدير

إن الشكرُ والحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، نشكره ونحمده حمدا كثيرا مباركا فيه على جزيل عطائه وعلى كل ما أنعم عليه به وفضله علينا أن وفقنا لإتمام هذا البحث، ونسأله تعالى أن ينفع به، راجين منه عز وجل التوفيق والسداد في باقي مشوارنا البحثي.

من هذا المنبر نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير إلى:

للأستاذ القدير بغداد بنين

كما نتقدم بجزيل الشكر للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لتكرمهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وإثرائها وتقييمها.

من أمد لنا يد العون وساهم في تذليل الصعوبات طيلة أطوار إنجاز هذا العمل.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر والامتنان لكل من تعلمنا على أيديهم طوال مسيرتنا العلمية...

شكرا لكم وجزاكم الله عنا خيرا

حسام ومحمد المهدي

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الاهداء	III
شكر وتقدير	IV
قائمة المحتويات	V
قائمة الاشكال	VI
المقدمة	أ-هـ
الفصل الأول: التحليل النضري للمعروض النقدي	
المبحث الأول: مفهوم النقود	3
المطلب الأول: نشأة النقود ومفهومها	3
المطلب الثاني: أهمية النقود	5
المطلب الثالث: وظائف النقود	6
المبحث الثاني: أساسيات حول العرض النقدي	8
المطلب الأول: عرض النقدي	8
المطلب الثاني: محددات العرض النقدي	11
المطلب الثالث: تحليل الكتلة النقدية والعناصر المقابلة لها	16
المبحث الثالث: أثر العرض النقدي على المتغيرات الاقتصادية	19
المطلب الأول: العلاقة بين العرض النقدي والتضخم	19
المطلب الثاني: علاقة المعروض النقدي بابطالة	22
المطلب الثالث: علاقة العرض النقدي بالناتج المحلي الاجمالي	25
ملخص الفصل الأول	27
الفصل الثاني: قياس أثر العرض النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر-2020) 1990)	
المبحث الأول: النمو الاقتصادي في الجزائر	29
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي	29
المطلب الثاني: تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر	31
المطلب الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي	33
المبحث الثاني: الأداة المستخدمة في القياس	37
المطلب الأول: منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL	36
المطلب الثاني: مميزات نموذج ARDL	37
المطلب الثالث: خطوات تطبيق نموذج ARDL	38

قـائمة المحتويات

المبحث الثالث: الجانب القياسي للدراسة	41
المطلب الأول: النموذج المستخدم في التحليل القياسي للدراسة	41
المطلب الثاني: دراسة الإستقرارية والتكامل المتزامن لمتغيرات النموذج	43
المطلب الثالث: التحليل الإحصائي والاقتصادي للنموذج المقدر للجزائر	46
ملخص الفصل الثاني	49
الخاتمة العامة	52
قائمة المراجع	56
الملاحق	61
ملخص	70

قــائمة المحتويات

قــائمة الأشكال

الشكل	العنوان	الصفحة
شكل رقم (1-1)	الزيادة في عرض النقود	17
شكل رقم (1-2)	علاقة المستوى العام للأسعار بكمية النقود عند الكلاسيك	27
شكل رقم (2-1)	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	36
شكل رقم (2-2)	اختبار جذر الوحدة لمتغيرات نموذج الجزائر	48
شكل رقم (2-3)	تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل لنموذج ARDL	50

المقدمة العامة

مقدمـــة عامة

تؤدي النقود دورا هاما في اقتصاديات الدول إذ لا يقتصر دورها على القيام بدور الوساطة في المبادلات، بل يتعدى ذلك إلى التأثير المباشر في متغيرات الاقتصاد الكلي، مثل التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، حيث يعد العرض النقدي الأداة الرئيسية التي تستخدمها السلطة النقدية في توجيه سياستها النقدية نحو الاستقرار الداخلي والخارجي من خلال تأثيره على المتغيرات الاقتصادية الكلية، بالإضافة لما له من انعكاسات على الاقتصاد بشكل عام، ولذلك نجد انه في مختلف الدول تولي أهمية كبيرة لعرض النقد وتنظيم إصداره بما يتوافق والأهداف الاقتصادية الكلية.

وهو ما يستدعي أن تتبع السلطة النقدية عرض النقود والعوامل التي يمكن أن تؤثر فيه(زيادة حجمه وتقليله) في الاقتصاد الوطني،لذا كان تحديد العلاقة ما بين تلك المتغيرات موضع نقاش الكثير من الباحثين في مجال الاقتصاد العام فظهرت عدة دراسات في هذا المجال التي سمحت بتحديد الدور الإيجابي الذي يمكن أن تقوم به السلطات من خلال تدخلها في النشاط الاقتصادي والأدوات الحكومية التي تسمح بتحديد أثرها.

ولكن تبقى أهم نقطة والتي أثارت الجدل الأكبر هو علاقتها بكل من النمو الاقتصادي بالإضافة إلى تأثيرها في المستوى العام للأسعار ومعدلات التضخم، أي بتعبير آخر كيف يمكن التعامل مع كمية النقود بطريقة تجعلها تساهم في دفع معدلات النمو مع الحفاظ على الاستقرار النقدي وعدم إثارة ضغوطات تضخمية يصعب السيطرة عليها فيما بعد.

1.الإشكال الرئيسي للدارسة:

وبناءا على ما ذكر، سوف نتطرق من خلال هذه الدراسة إلى أثر المعروض النقدي على النمو الاقتصادي، استنادا إلى دراسة تحليلية وقياسية للاقتصاد الجزائري، وعلى هذا الأساس فان السؤال الجوهري الذي تحاول هذه الدراسة الإجابة عنه يمكن صياغته على النحو الأتي:

-ما هو أثر العرض النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990-2020)؟

ومن خلال السؤال الجوهري للدراسة، وبناءا على تداخل الإطار النظري والتطبيقي في العلاقة بين المعروض النقدي والنمو الاقتصادي، يمكن طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي تحاول الدراسة الإجابة عنها، وهي:

-ما المقصود بالعرض النقدي؟وما هي أهم العوامل المؤثرة فيه؟

-كيف يؤثر العرض النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

2. فرضيات الدراسة:

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات فرعية حول موضوع البحث، يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات والتي ستكون منطلقا لهذه الدراسة:

- يقصد بالعرض النقدي بشكل عام أنه جميع وسائل الدفع المتاحة في اقتصاد ما خلال فترة من الزمن، ويفترض أن مكونات العرض النقدي تختلف من اقتصاد لآخر وهذا نظير درجة نمو وتطور المنظومة البنكية المالية أما من حيث سلوك تغيراته فهو يخضع لعدة اعتبارات،سواء كانت منها اعتبارات مؤسساتية أو اعتبارات اقتصادية.

-توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العرض النقدي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

3.منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

وفقا لإشكالية المطروحة سلفا والفرضيات الموضوعة خلالها، توجه البحث هو توجه اقتصادي كلي تطبيقي،بمعنى أنه سيمزج بين الجانب النظري والتطبيقي في إطار المنهج الاستقرائي،من خلال استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي وذلك من أجل الإلمام بالجوانب النظرية والتطبيقية للموضوع، أي من خلال وصف متغيرات الدراسة وتحليل تطورها خلال فترة الدراسة.

كما سوف يتم الاستعانة بالتحليل البياني والرياضي فيما يخص التحليل الكمي لمتغيرات الدراسة،سواء عندما يتعلق الأمر بتحلل الأرقام والإحصائيات عليها،أو فيما يخص الدراسة

القياسية وذلك بتحليل العلاقة السببية التي تربط العرض النقدي بالنمو الاقتصادي،وذلك بالاعتماد على البرنامج الإحصائيEVIEWS10.

4.إطار الدراسة:

الحدود الزمنية: فترة الدراسة من سنة 1990الى 2020 فقد عرف الاقتصاد الجزائري تحولات كبيرة خلال هذه المرحلة.

الحدود المكانية: تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني.

5.أهداف الدراسة:

نظرا للاعتبارات السابقة، فان الأهداف المرجوة من هذا البحث تتمثل في:

-إبراز أثر العرض النقدي على بعض المتغيرات الاقتصادي.

-تحليل وتتبع تطور النمو الاقتصادي خلال فترة زمنية معينة.

- معرفة نوعية العلاقة الموجودة ما بين العرض النقدي والنمو الاقتصادي في الجزائر، لاستنتاج مدى التأثير الذي تحدثه كل متغيرة على المتغيرة الأخرى.

6.أسباب اختيار الموضوع:

لعل من أهم الأسباب التي دفعتنا لاختيار موضوع البحث الذي بين أيدينا والذي عنوانه: اثر العرض النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر(1990--2020)

نذكر على الخصوص الاعتبارات الآتية:

- يدخل البحث ضمن صميم التخصص وهو تطبيق الطرق الكمية على الظواهر الاقتصادية.

-للموضوع حداثة واهتمام بالغ في مجال السياسة النقدية خاصة في ظل الأزمات المالية والصدمات النقدية الراهنة.

-تنمية المعارف الشخصية فيما يخص موضوع العرض النقدي وأثره على النمو الاقتصادي.

7.الدراسات السابقة:

بناءا على المسح المكتبي الذي اجري خلال دراسة هذا الموضوع والبحث فيه وحدنا من بين هذه الدراسات التي أجريت ولها صلة بهذا الميدان:

-أثر عرض النقود على معدلات التضخم في الجزائر(1975-2017)-دراسة قياسية

يعتبر استقرار الأسعار من بين أهم الأهداف الي تسعى إلى تحقيقه مختلف الدول وذلك من خلال سياستها الكلية ومن بينها السياسة النقدية، والتي تعتبر ذلك المتصرف القائم على مراقبة عرض النقود من طرف السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي بغية تحقيق استقرار الأسعار أي محاربة التضخم. لذا حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على تأثير عرض النقود على التضخم في الجزائر من خلال نموذجARDL ابتداءا من 1975 إلى غاية 2017.

-أثر الناتج المحلي الإجمالي على العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة1964-2015

حاولنا من خلال هذه الدراسة قياس العلاقة الاقتصادية بين إجمالي الناتج المحلي GDP والعرض النقدي الموسع m2 في الجزائر خلال الفترة 1964-2015.

-واستعنا بيانات البنك العالمي للمعطيات الخاصة بالجزائر، انتهجنا أسلوب التكامل المشترك لتحليل هذه العلاقة مستخدمين برنامج Eviews10 وبرنامج Spss مع Excel

توصلت نتائج التحليل إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرتين محل دراسة، ووجدنا سببية في اتجاه واحد منGDP إلى M2 في الميدان القصير والطويل.

8.هيكل البحث:

لإنجاز هذا البحث والإجابة على إشكاليته واختيار الفرضيات،والوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة قسمنا البحث إلى فصلين، مسبوقة بمقدمة عامة وتتلوها خاتمة عامة، وتضمن كل فصل جانب من جوانب الدراسة.

تعرض الفصل الأول من البحث للأساسيات ومفاهيم العرض النقدي بحيث تطرقنا في العنصر الأول الخاص بعرض النقود إلى الإلمام بالمفاهيم والتعاريف الخاصة بكل من النقود والعرض النقدي وكذا أهميته وخصائصه. أما عن العنصر الثاني فتناولنا فيه العلاقة بين العرض النقدي وبعض من المتغيرات المساعدة في الدراسة وهي التضخم،البطالة،والناتج المحلي الإجمالي.

أما عن الفصل الثاني والذي اختص بالدراسة القياسية التحليلية لأثر عرض النقود على النمو الاقتصادي في الجزائر(1990-2020)،حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث،حيث تضمن المبحث الأول عموميات حول النمو الاقتصادي،في كان المبحث الثاني جانب للتحدث عن أسلوب المتبع في دراسة الأثر،أخيرا وليس آخرا كان المبحث الأخير تطرقنا فيه إلى التحليل القياسي والاقتصادي لأثر عرض النقود على النمو الاقتصادي في الجزائر.

وفي الأخير ختمنا هذه الدراسة ككل الدراسات بخاتمة تتضمن أهم النتائج المتحصل عليها، وعلى إثرها تم وضع مجموعة من الاقتراحات نراها مناسبة.

الفصل الأول:

التحليل النظري للمعروض النقدي

التحليل النظري للمعروض النقدي

بعدما كان ينظر للنقود بانها حيادية اصبحت ومع مرور الزمن لها وظائف مميزة، وحركية تنصع بصمتها واثارها اينما وجدت، فلم تعد النقود مجرد اداة للتبادل فقط بل اداة اساسية فهي تعتبر المحرك اساسي لنشاط الاقتصادي، وبتالي تلعب النقود دور مهم في توجيه والتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية كما تجدر الاشارة بأن السلطة النقدية تشرف على الإدارة ورقابة كمية النقود (المعروض النقدي) بهدف تحقيق الاستقرار النقدي والمصرفي والذي يؤدي بدوره الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة.

ومن خلال هذ الفصل سنتطرق الى العناصر التالية:

المبحث الأول: مفهوم النقود.

المبحث الثاني: اساسيات حول العرض النقدي.

المبحث الثالث: أثر العرض النقدي على المتغيرات الاقتصادية.

المبحث الأول: مفهوم النقود

قبل التطرق لمفهوم النقود نبين كيف كانت النقود او بالأحرى كيف كانت نشأتها.

المطلب الأول: نشأة النقود ومفهومها

1. النشأة

يرى البعض انه ليس للنقود نشأة موحدة في البلدان العالم لكنها تطورت في انحاء مختلفة من العالم، وان هناك عوامل عديدة ساهمت في تطوير النقود، وان شواهد كثيرة من العالم القديم تدل على ان أسباب نشاة النقود لم تكن أسبابا اقتصادية، ففي مجتمعات عديدة كانت تفرض تعويضات عن جرائم مرتكبة، كما ان الحكام كانوا يفرضون اتاوات على المحكومين، وأخيرا فانه كانت هناك التزامات دينية مادية، وهكذا فانه في كثير من المجتمعات ثارت حاجة الى وسائل للدفع وكان ذلك حافزا قويا لنشأة وانتشار النقود، والاشياء التي كانت تقبل في الأصل لغرض معين وجد من المفيد ان تستخدم في أغراض أخرى غير الاقتصادية، ونظرا للانتشار مقبول بدا استخدامها في التجارة لتحل محل المقايضة.

وعلى أي حال فان الأرجح ان العوامل الاقتصادية، ومن أهمها الحاجة الى اجراء المبادلات، هي الأكثر أهمية ان لم يكن في نشاة النقود ففي انتشارها وتطورها[1].

2. مفهوم النقود

تستخدم النقود في العديد من التعاملات اليومية، فيمكن ان تكون نعبر عنها بأشياء كثيرة لكن تعريفها محدد جدا في الاقتصاد.

[1] نجاح عبد العليم أبو الفتوح، **السياسة النقدية ونظرية النقود في الاقتصاد الاسلامي**، الطبعة الاولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع،اربد،2015، ص28.

التعريف الأول:

اذن فالنقد هو كل شيء يلقى قبولا عاما كوسيط للتبادل مهما كان ذلك الشيء وعلى أي حال يكون[1].

التعريف الثاني:

اما الاقتصادي روبرت(D-Robertson) عرف النقود بانها:كل ما يقبل عموما في الدفع مقابل السلع او في الابراء من جميع الالتزامات الاعمال[2].

بالرغم من تعدد التعريفات فهناك اتفاق يقرب من الاجماع بين جمهرة الاقتصادين على انه من الأفضل ان تعرف النقود بوظائفها ومقتضى ذلك تعرف النقود على انها أي شيء يلقى قبول عاما كوسيط للتبادل والقياس لقيمة.

ويلاحظ التعريف ما يلي:

استخدامه لكلمة أي شيء استخدام هذه الكلمة ضروري لان عدد الأشياء التي استخدمت كنقود هو عدد غير محدود، ولقد استخدم على مر التاريخ الإنساني عدد كبير من السلع مثل الماشية وقطع المعادن، وغير ذلك وهو ما يسمى في الوقت بنقود الودائع او النقود المصرفية التي تصدرها البنوك التجارية، وعليه فان كلمة لا شيء في التعريف تكون ضرورية لعدم وجود كلمة اكثر تحديدا قادرة على ان تشمل كل الأشياء التي استخدمت كنقود على مر التاريخ.

احتوائها على كلمة القبول العام وهي الصفة التي يجب ان يتمتع بها الشيء المستخدم كنقود وبهذا فهي تمزيه على بعض الأشياء قد تخضع بالقبول الخاص، ويجب ملاحظة ليس من

[1] محمود الوادي، حسين سمحان، سهيل سمحان، **النقود والمصارف**، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،2010، ص13.

[2] صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية**، لطبعة الاولى، دار الفجر للنشر والتوزيع،الجزائر،2005،ص29

الضروري ان يكون الشيء الذي يلقى القبول العام قيمة ذاتية بان يكون كالذهب او الفضة مثلا، فوراق البنكنوت ليس لها قيمة ذاتية ان كانت تتمتع بصفة القبول العام[1].

المطلب الثاني: أهمية النقود

لدى النقود اهمية كبيرة في عمل الاقتصاديات المعاصرة، وذلك بسب الدور الذي تؤديه في الواقع الاقتصادي، ونوضح ذلك في النقاط الاتية:

- توفير الموارد التي كانت تستخدم، في غيبة النقود، في الحصول على معلومات، والتي يصبح من الممكن استخدامها في الإنتاج او في الاستمتاع بالفراغ.
- زيادة فرص التخصص وتقسيم العمل، ومن ثم زيادة انتاج السلع والخدامات.
- اتاحة فرص متزايدة امام متخصصين مثل سماسرة الضمان، وذلك نتيجة لتوسع السوق، لتخفيض اكبر في تكاليف الحصول على المعلومات[2].
- تسير النشاط الاقتصادي للنظم الاقتصادية على مستويين الداخلي والخارجي.
- تمثل واجهة النشاط الاقتصادي المختلف والذين يسعون الى تحقيق اقصى ربح ممكن من وراء نشاطاتهم الاقتصادية مقابل هدف المستهلكين في تحقيق اقصى درجة الاشباع في استهلاكهم للسلع والخدمات[3].
- قيام النقود على وظيفة الدفع المؤجل تزيد من معدل التبادل في الاقتصاد داخليا وخارجيا، مما يجعل الاقتصاد اكثر رواجا وانتعاش.
- النقود تأثر على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثلا المستوى العام للاسعار، مستوى البطالة، والانتاج ومن ثم النمو الاقتصادي[4].

---

[1] محمد يونس، عبد النعيم مبارك، **النقود واعمال البنوك والأسواق المالية**، بدون طبقة، دار الجامعية للنشر، القاهرة، 2002،ص31.

[2] نجاح عبد العليم أبو الفتوح، مرجع سابق،ص52،51.

[3] زاهر عبد الرحيم عاطف، **إدارة العمليات النقدية والمالية**، دار الراية للنشر والتوزيع،عمان،2009ص، 18.

[4] عبد الوهاب يوسف احمد، **التمويل وإدارة المؤسسات المالية**، الطبعة الاولى،دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان، ص113.

المطلب الثالث: وظائف النقود

النقود تكون أداة لتأدية وظائف معينة اكثر من دورها غاية لذاتها، فتلك الوظائف لديها اختلاف من حيث المصدر وأولوية الهدف المسطر، ومجال التطبيق، وتمثل هذه الوظائف في:

1.النقود كوسيط للتبادل وأداة للدفع

تعني هذه الوظيفة ان النقود تقوم بدور الوسيط الذي يقف بين المتبادلين، وتقبل النقود وتستخدم كأداة دفع لأن من يأخذها مقابل سلع وخدمات يعرف بل ويتأكد انه وبدون أي عوائق مبادلة النقود التي معه بسلع او خدمات اخرى، وحتى تقوم النقود بوظيفة أداة دفع يجب ان تتمتع بالقبول العام من قبل جميع افراد المجتمع على استخدام هذه الأداة في التسويات وابراء الذمم، كما يجب تحقق ملكية النقود بالانتقال من يد على اخرى[1].

2.النقود مقياس للقيمة

ويعبر عن هذه الوظيفة قيم النقود بدور "وحدة حساب" او "معيار للقيمة" فبموجب هذه الوظيفة تعتبر وحدة النقود المقياس الشائع للقيمة بين اطراف التبادل على اختلافهم،حيث يمكن ان تنسب اليها(سلعة او خدمة) مما يجري تداوله، فيعبر عن قيمة السلعة او الخدمة بوحدات من النقود.

وقيام النقود بهذه الوظيفة يسهل تبادل المعلومات الاقتصادية فيما بين اطراف التبادل فيمكن لكل منهم ان يعرف ان قيمة سلعته التي ينتجها وقيمة غيرها مما يلزمه،وبذلك يسهل قيم التخصص بين الافراد فيقرر كل منهم ماذا ينتج من السلع التي يبيعها مقابل شراء ما يلزمه من سلع أخرى ينتجها الاخرون[2].

[1] السيد متولي عبد القادر، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الطبعة الاولى، دار الفكر للنشر،عمان،2010، ص18.

[2] وجدي محمود حسين، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مصر،2002، ص12،11.

3.مستودع للقيمة

ان هذه الوظيفة تسمح بعملية تأجيل انفاق النقود، وبالتالي فانه يمكن خزن النقود كقوة شرائية مدة من الزمن، بقصد استعمالها في المستقبل حين تظهر الحاجة اليها.
وخزن القيمة يعني نقل القوة الشرائية للنقود من الحاضر الى المستقبل، ويرى كثيرون ان ذلك يمثل الأهمية المطلقة لهذه الوظيفة.

ولا تنفرد النقود لوحدها في أداة وظيفة حفظ القوة الشرائية، فهناك موجودات أخرى يمكن ان تلعب نفس الدور الذي تلعبه النقود مثل اذونات الخزينة والودائع المصرفية والسندات والأسهم، الا ان الميزة التي تتمتع بها النقود وتتفوق بها عن غيرها من الأصول الأخرى هي انها تامة السيولة[1].

4.النقود أداة للمدفوعات الآجلة

تتمثل هذه الوظيفة، في تسهيل تنفيذ العقود الآجلة(مستقبلة)، وفي تيسير عمليات الاقتراع، حيث يستطيع الافراد والحكومات، تمويل مشروعاتهم من خلال الاقتراع او اصدار السندات، وان يتم السداد في اجال لاحقة، وهذا يعين ان النقود باعتبارها أداة للمدفوعات الاجلة، انما تسهل عمليات التبادل التي تمت في المستقبل (من اقران واقتراع)، مثلما تسهل عمليات التبادل الانية (في الوقت الحالي).

5.النقود أصل سائل

قد يفضل بعض افراد المجتمع بالاحتفاظ بجزء من ثروته في صورة نقدي سائلة (لا سيما اذا توقعوا انخفاضا في أسعار السلع في المستقبل)، وقد يحول اخرون جزءا من اصولهم المالية (السندات الحكومية والخاصة)، وذلك لاستثمارها في المجالات الاستثمارية، اذا كانت تحقق لهم عائدا (أرباحا) على سعر الفائدة المتوقع[2].

---

[1] اكرم حداد،مشهور هذلول، **النقود والمصارف**، طبعة الاولى، دار وائل،الاردن،2005،ص20.

[2] محمود الوادى، حسين سمحان، سهيل سمحان، مرجع سبق ذكره، ص 25.

المبحث الثاني: اساسيات حول العرض النقدي

نظر لأن العرض النقدي واحد من أهم الكليات الاقتصادية، وأن التغيرات فيه وفي معدل نموه، تؤثر على المتغيرات الاقتصادية الأخرى، كان من ضروري معرفة وقياس العرض النقدي، ومنه سنتطرق الى مجموعة من تعاريف ومداخل العرض النقود وهي:

المطلب الأول: عرض النقدي

مع قبول النقود كوسيلة أو وسيط للتبادل باتت المجتمعات تحتفظ بأحجام معينة من ما يسمى بعرض النقدي، أي بمعنى كمية حجم النقود التي تتداولها في الاقتصاد.

1.تعريف العرض النقدي:

قصد بالعرض النقدي كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، أو هي الكمية النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها[1]، ويقوم البنك المركزي باعتباره المسؤول الأول عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية في التحكم لعرض النقدي.

وتعرف الكتلة النقدية على انها "كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة " يقصد(النقود المتداولة) كافة أشكال النقود التي يحوزها الأفراد أو المؤسسات، والتي تختلف أشكالها بمدى التطور الاقتصادي والاجتماعي، وتطور العادات المصرفية في المجتمعات[2].

أما السيولة النقدية ففي مفهومها المطلق Cash Money، بينما في معناها الفني فتعني قابلية الأصل للتحويل إلى أصول سائلة لمواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حاليا أو في غضون فترة قصيرة[3]، وهي مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين نقدية وأصول سهلة التحويل (أصول شبه نقدية)، وبين التزامات مستحقة مطلوبة الوفاء بها[4].

---

[1] بالعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،ط2006،2م،ص35

[2] أكرم حداد، مشهور هذلول، **النقود والمصارف**، وائل دار للنشر، الأردن، ط2، 2008م، ص189.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها وإدراتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000م،ص203.

[4] محمد الجموعي قريشي، **أهمية السيولة النقدية وأهمية القطاع المصرفي للاقتصاد**، اليوم الدراسي حول أزمة السيولة في الجزائر، جامعة ورقلة،3 أفريل2011م،ص265.

2.أقسام العرض النقدي

من خلال تطرقنا لمفهوم العرض النقدي يمكن التمييز في عرض النقود بين عرض النقدي بالمعنى الضيق وعرض النقدي بالمعنى الواسع وعرض النقدي بالمعنى الأوسع كما يلي:

1.2.العرض النقدي بالمعنى الضيق:

حدد الأسلوب التقليدي الذي ساد قبل الثمانينات من القرن الماضي عرض النقدي على أساس وظيفة الفريدة للنقود كونها أداة للمبادلة مقابل للسلع والخدمات وينظر لعرض النقدي بأنه مجموعة وسائل الدفع المتداولة في البلد خلال فترة زمنية معينة، ويرى Mayer ان العرض النقدي بالمعنى الضيق يضم العملة في تداول الخارجي للجهاز المصرفي ولدى الجمهور والودائع الجارية للقطاع الخاص القابلة للسحب عليها بالشيكات وشيكات المسافرين التي تعتبر نقود بينما الودائع الزمنية كودائع التوفير والأجل ليست كذلك، ويرى Gupt أن ما يحتفظ به البنك المركزي والبنوك التجارية والخزينة العامة من عملة داخل خزائنها وما تودعه البنوك التجارية من ودائع لدى البنك المركزي يدخل ضمن عرض النقد لأنه يعتبر جزء من الاحتياطات النقدية التي تعتمد عليها البنوك التجارية لمواجهة السحوبات والطلب على القروض.[1]

2.2. عرض النقد بالمعنى الواسع:

تعرف بالسيولة المحلية الخاصة،وتشمل على عرض النقود بمفهومه الضيق (M1) مضاف اليه الودائع الأجل والودائع الادخار القصير الأجل للبنوك والودائع التوفير لدى صناديق

[1] هيل عجمي جميل الجنابي، **عرض النقد في عمان والعوامل المؤثرة** فيه للفترة 1974–2003 مجلة العلوم الاقتصادية الادارية، عمان، الأردن العدد الثاني 2007، ص18.

التوفير، وهي أقل سيولة من (M1)، فلا يتم استخدام هذه الأصول بشكل مباشر في معاملات، ولكن يمكن استبدالها بسهولة الى نقود، التي يمكن استخدامها بعد ذلك في المعاملات[1]

3.2. مفهوم بالمعنى الأوسع لعرض النقدي:

وهي توسيع في تعريف عرض النقود خصوصا في الدول المتقدمة نتيجة تقدم العادات المصرفية، ووعي الأفراد بذلك، وعليه فإن:

M3: يشمل عرض النقود بالمعنى الواسع (M2) زائد(+) الودائع الادخارية لدى مصارف الادخار (خارج البنوك التجارية).

ملاحظة: هناك من الاقتصاديين من يضيف تعاريف أوسع للعرض النقدي الناتج عن تطور الاقتصادي في بعض الدول المتقدمة هي[2]:M4 حيث أن M3=M4 شهادات الودائع قابلة للتفاوض. مع الاشارة الى انه ليس هناك اجماع عام حول هذه المجمعات ما بين الدول (البنوك المركزية). كما أن تحديد هذه المجمعات النقدية تعد من أهم المشكلات التي تتعرض لها السلطات النقدية في مختلف الدول[3].

---

[1] محمد بوخاري، **تأثير عرض النقود على نمو الناتج المحلي الاجمالي**، مجلة ادارة الأعمال والدراسات الاقتصادية،العدد01،الجزائر 2021،ص1076

[2] ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، مدخل تحليلي والنظري، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان 2005ن ص85.

[3] Pascal Gaudron، Economie Monètaire et Financier، 4ème édition، economica، paris2006، p85.

منقولا عن علي صاري، **سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000_2013**، مجلة رؤي اقتصادية،العدد السابع، جامعة سوق أهراس، ديسمبر،2014،ص23.

المطلب الثاني: محددات العرض النقدي

يعد العرض النقدي من المتغيرات الهامة وحصره وتحديده في كميات مثالية سوف يؤدي الى تحقيق التوازن والاستقرار النقدي واستقرار مستوى العام لأسعار وهو ما ينجر عنه عدة أثار.

1. محددات العرض النقدي

ترتبط محددات عرض النقود بالعوامل التي تحكم سلوك الأطراف التي يمكن لها أن تؤثر على حجم النقود في الاقتصاد وتنحصر هذه الأطراف فيما يلي:

-البنك المركزي:

يعمل البنك المركزي كسلطة نقدية في التأثير على الحجم النقود في الاقتصاد، حيث يقوم بالتأثير على حجم النقد من جانبين الأول يتمثل فى الحد من قدرة البنوك التجارية على إقراض الأموال التي لديها ولتحقيق هذه الغاية، فان البنك المركزي يلزم كل بنك للاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعه على شكل احتياطات إجبارية.[1]

وعادة ما يفترض أن البنوك المركزية لها رقابة كاملة على عرض النقد فتستطيع بدورها أن تحدد مقدار المعروض من النقود فمن المعتاد ينظر إلى عرض النقود على انه متغير خارجي مما يعني انه متغير مستقل ولا يتغير مع تغير النشاط الاقتصادي، ويتم بيان ذلك بيانيا من خلال اتخاذ منحنى عرض النقود الخط الراسي اى انه عديم المرونة، حيث ان المحور الأفقي هو العرض الحقيقي للنقود أي عرض النقود مقسوما على مستوى الأسعار والمحور العمودي هو سعر الفائدة الحقيقي كما هو موضح في الشكل البياني[2] M/P.

[1] جمال خريس واخرون، **النقود والبنوك**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطابعة، عمان، الطبعة الأولى،2002-1423،ص65.

[2] حسام علي داود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الثالثة، 2013-1434، ص212.

الشكل رقم (1-1): الزيادة في عرض النقود

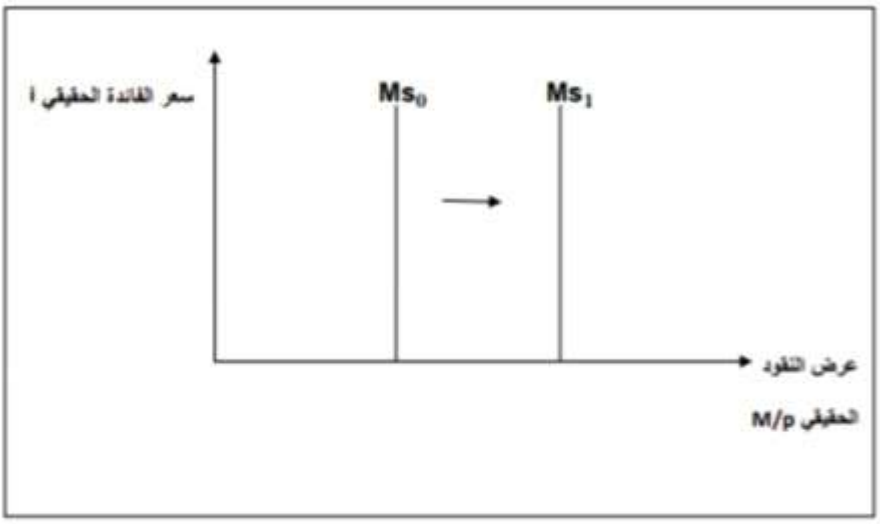

المصدر: حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي

والزيادة في العرض النقود (سياسة نقدية توسعية) يمكن أن تحدث بواسطة البنك المركزي، وسيؤدي ذلك انتقال عرض النقود Ms_0 إلى اليمين Ms_1، أما في حالة إتباع البنك المركزي السياسة الانكماشية أى (تقليل عرض النقود) فان منحى عرض النقود سينتقل إلى اليسار[1].

-البنوك التجارية:

تلعب البنوك التجارية دور محوريا في تحديد حجم النقود في أى دولة،فكيف تؤثر هذه البنوك على عرض النقد في الاقتصاد؟

ان الاجابة على هذا السؤال تكمن في خلق النقود التي تؤثر في حجمها، ويأتي في إيطار ما يسمى بخلق النقود، الضرورة تستدعي التوضيح الالية التى تؤثر من خلالها البنوك االتجارية على حجم النقد في الاقتصاد فكما ذكرنا فان البنك المركزي يستخدم نسبة الاحتياطي الاجباري لدى البنك المركزي وهذه النسبة تعمل على تاثير على عرض النقد.[2]

[1] حسام علي داود، مرجع سبق ذكره، ص212.

[2] جمال خريس وأخرون، مرجع سبق ذكره، ص66.

-الجمهور:

ويعبر هذا الطرف عن مجموع الأفراد في المجتمع الذين يؤثرون على عرض النقد في الاقتصاد، من خلال التأثير على ما يلي:

-القاعدة النقدية:

النقد المتداول لدى الافراد أو خارج المصارف c: وهو أكثر العوامل تأثيرا في حجم العرض النقدي وذلك بسبب عدم قدرة البنك المركزي أو السلطات النقدية في التحكم بسلوك الافراد، وكيفية إنفاق أو التصرف بهذه الأموال

الاحتياطي النقدي لدى المصارف R: وهو حجم النقود الموجودة في خزائن المصارف التجارية كنقد سائل قابل للتداول، وله أهمية أيضا في التأثير في كمية النقود المعروضة ويمثل هو والنقود المتداول ما يعرف بالأساس النقدي أو الرصيد عالي القوة (B=C+R) وكلا المتغيرين(C.R) يرتبط إيجابا مع العرض النقدي [1](M1).

هذه القاعدة النقدية تعين محددات خلق النقود للبنوك بعد تدخل البنك المركزي، وتعتمد العلاقة بين جزئي القاعدة النقدية على مدى تفضيل الجمهور الذي له القرار في عملية توزيع دخله، بين الاحتفاظ بالعملة على شكل نقدي سائل أو ايداعها في البنوك التجارية على شكل ودائع تحت الطلب أو ودائع الأجل، هذا يؤدي الى استنزاف العملة من الاحتياطات المصرفية، وعلى أيضا مدى تفضيل البنوك التجارية بين الاحتفاظ باحتياطات نقدية فائضة لديها أو الاقتراض من البنك المركزي بسعر خصم معين، ومتى تم تحديد القاعدة النقدية وقياسها فانه يمكن استخدام التغير العوامل المؤثر فيها للتنبؤ بالكتلة النقدية[2]

---

[1] عثمان حسّن سلّمان، سناء جاسم محمد، **العوامل المحددة للعرض النقدي في العراق للمدة2003-2016**(دراسة قياسية)، مجلة الادارة والاقتصاد، كليّة العلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 124/حزيران/2020،ص160.

[2] ميلود وعيل، سعدية حديوش، **دراسة العلاقة بين عرض النقود والتضخم في الجزائر التنمية الاقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 7304،30، ص30.

-الودائع:

ويظهر تأثير الافراد في مجال الودائع، باعتبارهم الجهة الرئيسية التى تقوم بإيداع الاموال في البنوك، مما يؤدي الى الاحتفاظ بالنسب المشار إليها سابقا، والتي تؤثر على المضاعف النقدي، وبتالي تؤثر على عرض النقود في الاقتصاد.[1]

بالاضافة الى اعتبرات عديدة لطرح الكميات النقدية في الاسواق من قبل السلطات النقدية نجد:

-تأثير الكمية النقود على مستوى الائتمان وكذا حجم العمالة في الدولة.[2]

-مقدار المواد الانتاجية المعطلة، وكذلك تعاقب فترات التضخم والانكماش.[3]

2. المضاعف النقدي multiplier Money

هو عبارة عن حلقة الوصل التي تربط الاساس النقدي بعرض النقود، ويمثل المضاعف النقدي مقدار التغير في عرض النقود الناتج عن تغير معين في القاعدة النقدية أي

M= delta(M) / delta (MB)

والمضاعف النقدي يوضح لنا مقدار المضاعف على الاساس النقدي الذي يتحول الى عرض النقود، ونظرا لأن المضاعف النقدي عادة ما تكون قيمته أقرب من الواحد فان الاسم البديل للأساس النقدي وهو أساس النقدي وهو "النقود ذات القوة العاليةHigh powered money" هو اسم منطقي فتغير ما مقداره دينار واحد في الاساس النقدي يؤدي الى تغير أكبر من دينار في عرض النقود ويعكس المضاعف النقدي أثر العوامل الاخرى عدا الاساس النقدي على عرض النقود

1.2.دالة العرض النقدي: يمكن اشتقاق دالة عرض النقود من خلال الربط بين تأثير البنك المركزي والبنوك التجارية والجمهور على تحديد العوامل المؤثرة في عرض النقود بصورة مجتمعة.

[1] جمال خريس، مرجع سبق ذكره،ص68

[2] رشاد العصار، رياض الحلبي، **النقود والبنوك**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010-1431،ص55.

[3] أنيس البكري، وليد الصافي،**النقود والبنوك**، دارالمستقبل لنشر والتوزيع،عمان، الطبعةالأولى، 2012-1432،ص80.

تشير نقطة البداية في هذا التحليل الى أن عرض النقود يرتبط بالاساس النقدي من خلال المضاعف النقدي " m" على النحو التالي: M=m*MB

ان مكونات المضاعف النقدي تعكس تأثير تصرفات الأطراف الثلاثة: الجمهور، البنك المركزي، البنوك ومن أهم مكونات المضاعف النقدي هي[1] :

-التغير في نسبة الاحتياطات القانونية(t): حيث يرتبط مضاعف النقود وعرض النقود عكسيا بنسبة الاحتياطات الاجبارية، فاذا زادت نسبة الاحتياطي المطلوب على الودائع الشيكية مع بقاء العوامل الاخرى كما هي، فان مستوى الاحتياطات لا يمكنه دعم نفس كمية الودائع الشيكية لأن الاحتياطات المطلوبة لهذه الكمية من الودائع أصبحت أكبر من ذي قبل.

-التغير في نسبة العملة المتداولة D/C: حيث يرتبط مضاعف النقود وعرض النقود عكسيا بنسبة العملة في التداول D/C، فزيادة هذه النسبة يعني أن المودعين ويحولون ودائعهم الشيكية الى عملة، وهذه الاخيرة على عكس الودائع الشيكية لا تولد توسعا مضاعفا في الودائع وبالتالي سينخفض المستوى الكلي لتوسع المضاعف في الودائع وستنخفض بالتالي قيمة المضاعف.

-التغيرفي نسبة الاحتياطات الاضافية D/Er: حيث يرتبط مضاعف النقود وعرض النقود عكسيا، بنسبة الاحتياطات الاضافيةD/Er، فعندما تحتفظ البنوك باحتياطات زائدة من الودائع الشيكية فان البنوك ستقلص القروض التي تمنحها وسيتسبب ذلك في انخفاض مستوى الودائع الشيكية وانخفاض عرض النقود وبالتالي انخفاض مضاعف النقود[2].

[1] سند حسن محمد حسن، **أثر تغرات عرض النقود على الناتج المحل الاجمالي والتضخم وسعر الصرف ليبيا خلال فترة 1980-2017**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، كليّة التجارة قسم الاقتصاد، جامعة دمياط، ليبيا،2018، ص16.

[2] محمد ونس، عبد النعم مبارك، كمال أمن الوصال، **اقتصاديت نقود وبنوك وأسواق مالّة**، الدار الجامعة،2003، ص305.

3.آثار العرض النقدي

يؤدي النقد للآثار التالية:

– إذا أرتفع عرض النقدي وزادة عن حاجة الاقتصاد الوطني سوف يؤدي ذلك إلى حدوث تضخم أي ستترفع الأسعار (وتنخفض القيمة) ويحصل عدم الاستقرار النقدي الذي يؤدي بدوره لآثار سلبية على الأفراد والشركات، فتزداد دخول الملاكين وينخفض دخول العمال، ومنه حدوث خلل هيكلي في الاقتصاد إذا استمر التضخم لفترات طويلة من الزمن.

– إذا انخفض عرض النقدي ولم يلبي حاجة الاقتصاد الوطني، فذلك سيؤدي إلى حصول الركود الذي بدوره يؤدي لانخفاض الإنتاج وضهور البطالة وتدني الدخول، لذلك ينبغي على السلطات النقدية زيادة الانتاج والاستثمار والتوظيف، تزداد الدخول ويحصل التحسن في الاقتصاد.[1]

– إذا توازن عرض النقد مع الناتج أي كلما زاد العرض النقد زاد حجم الناتج، يؤدي هذا الأمر للتوازن الاقتصادي واستقرار الأسعار، وتتحسن الدخول ويتطور المجتمع بشكل إيجابي.[2]

المطلب الثالث: تحليل الكتلة النقدية والعناصر المقابلة لها

مجموع الأوراق النقدية المصدرة والنقود المعدنية الموجودة خارج الخزينة والمصارف، وكذلك الودائع لدى المصرف المركزي والمصارف المتخصصة، وبإضافة الودائع لأَجَل وودائع التوفير والودائع بالقطع الأجنبي والصناديق المختلفة في الأسواق النقدية يتكوّن ما يسمى بالعرض النقدي.

1. تحليل الكتلة النقديةٍ

الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع: هي مجموع الأموال المتاحة النقدية وشبه النقدية، التي تتم إدارتها بواسطة النظام المصرفي والخزينة العامة.

–الأموال المتاحة أو المتاحات النقدية: وتشمل ثلاث أنواع هي

–الأوراق النقدية المتداولة الصادرة من البنك المركزي.

---

[1] علي كنعان، مرجع سبق ذكر، ص484

[2] المرجع أعلاه،ص484.

-النقود المساعدة المتداولة.

الزودائع تحت الطلب وتسمى النقود الكتابية حيث تكون موزعة حسب المؤسسات التي يتعامل معها وهي:

أ. ودائع تحت الطلب لدى مصارف وباقي مؤسسات الإقراض وهي تمثل نسبة عالية من مجموع الودائع تحت الطلب، بالإضافة إلى حسابات الشيكات التي تدخل ضمن الودائع تحت الطلب لدى البنوك[1].

ب.ودائع لدى الخزينة (لدى مراكز الصكوك البريدية في بعض الدول مثل الجزائر، فرنسا) والحسابات الجارية للمؤسسات والأفراد.

ج. حسابات الأفراد والمؤسسات لدى البنك المركزي.

د. الودائع الأخرى في حسابات الشيكات لدى صناديق الإدخار.

الأموال الجاهزة شبه النقدية: تشمل الأموال شبه النقد ومجموعة الودائع المصرفية والخزينة التي لا يمكن إدماجها في التداول بشكل مباشر وفوري وبواسطة كل الاشكال التعامل كالشيك، أو الحوالات وتتضمن الودائع التالية:

أ.الودائع لأجل: حيث لأصحاب هذه الودائع استعمالها إلا بعد انقضاء الآجال المحددة، والمتفق عليها بين المودع والمؤسسة المالية وبمقابل ذلك المقدار فائدة يحصل عليها المودع[2].

ب.الودائع بإخطار: ويتعلق الأمر بالودائع التي لايمكن السحب منها إلا بإشعار البنك بمدة زمنية متفق عليها من قبل، وهذا قبل السحب.

ج.الودائع على الدفاتر: مثل هذه الودائع تعطي الحق لأصحابها في الحصول على الفائدة، غير أنهم لا يستطيعون تحريك هذه الأموال بإستخدام هذه الشيكات، بل يتم تسجيل كل العمليات سواء السحب أو الإيداع على دفتر الخاص يكون بحوزة صاحب الحساب.

الأصول المالية ذات تواريخ استحقاق قصيرة الاجل: وتضم كل من:

---

[1] صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية**، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر،2005، ص 52

[2] بشكير عابد، **نمذجة قياسية اقتصادية لمحددات الطلب على نقود الجزائر(1970-2008)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر 2009،03-2010، ص18.

- السندات الخاصة (سند الأمر، السفتجة، السند الرهن) وكذا سندات الصندوق.
- السندات العامة وتشمل سندات الخزينة القصيرة الأجل أو ما يعرف بأذونات الخزينة تستخدم في حالة وقوع الخزينة في ذائقة مالية، إضافة إلى السندات بالحساب الجاري.

2 . العناصر المقابلة للكتلة النقدية

للكتلة النقدية ثلاث مقابلات تتمثل في:

أ.**الأصول الخارجية** : وتتمثل في كل من ذهب والعملة الصعبة واحتياطات الصرف، ويمكن اعتبار الأصول الخارجية المقابل الخارجي للكتلة النقدية، ويتم الحصول على هذه الأصول نتيجة العمليات التجارية والمالية التي يقوم بها البلد مع العالم الخارجي.

ب. **القروض المقدمة الى الخزينة:** وتعتبر أحد المقابلات الكتلة النقدية، وهي عبارة عن قروض تطلبها الخزينة العمومية من البنك المركزي والمؤسسات المالية للأفراد، وأن ارتفاعها يؤدي الى الزيادة في كمية النقود المتداولة، كما يؤدي انخفاضها الى تقلص في كمية النقود وتتمثل فيما يلي:

السندات العمومية الموجودة بمحفظة البنوك: وتتمثل في عملية حجز مبلغ من النقود من قبل كل بنك لفائدة الخزينة العمومية، وتمثل السندات نسبة من كمية العملة التي يحددها البنك.
تسبيقات البنك المركزي : تلجأ الخزينة العمومية الى البنك المركزي لطلب النقود، وذلك لتغطية العجز في تخفيف النفقات الحكومية[1].

ذمم على الأفراد والمنشآت على الخزينة: تتمثل في الودائع التي يكونها الافراد والمنشآت لدى شبكة الخزينة العمومية، وذلك من خلال مختلف الحسابات المفتوحة لديها كالحسابات تحت الطلب،حسابات لأجل وسندات[2].

3. **القروض المقدمة إلى الاقتصاد:** حتى يتمكن ضمان سير الاقتصاد ونمو نشاطه، تقوم البنوك التجارية بتقديم القروض على أساس المبلغ النقدي المودع لديها إلى زبائنها والمستهلكين، فهذه القروض من شأنها إذن أن تزيد كمية النقد المتداولة، وفي نفس الوقت نجد أن القروض النقدية ودائع البنوك نفسها، مما يمكنها من منح القروض أكثر.

1

[2] بشكير عابد، مرجع سبق ذكره،ص19

المبحث الثالث: أثر العرض النقدي على المتغيرات الاقتصادية

سنعرض في هذا المبحث علاقة بين العرض النقدي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ونخص بالذكر المتغيرات الاتية: "التضخم،البطالة،الناتج المحلي الإجمالي".

المطلب الأول: العلاقة بين العرض النقدي والتضخم

1. تعريف التضخم

يعتبر التضخم من اكبر الاصطلاحات الاقتصادية شيوعا غير انها على الرغم من شيوع استخدام هذا المصطلح فانه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشان تعريفه ويرجع ذلك الى انقسام الراي حول تحديد مفهوم التضخم حيث يستخدم هذا الاصطلاح لوصف عدد من الحالات المختلفة يمكن ان تختار منها الحالات التالية[1]:

- الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار.
- ارتفاع الدخول النقدية او عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور او الأرباح.
- ارتفاع التكاليف عناصر الإنتاج والافراط في خلق الأرصدة النقدية وهو التضخم النقدي.

يمكن توضيع العلاقة بين كمية النقود ومستوى العام للأسعار من خلال المرور بالنظرية الكلاسيكية (نظرية كمية لنقود)، اذ انها تؤكد وجود علاقة طردية تناسبية بين العرض النقدي والمستوى العام للاسعار، بحيث أي زيادة في العرض النقدي تؤدي الى زيادة في مستوى العام للأسعار بنفس النسبة والاتجاه[2]، كما تعني هذه النظرية ان مستوى العام للأسعار متغير تابع للمتغير المستقل وهو كمية النقود(عرض النقود)، ففي ظل ثبات حجم الإنتاج عند مستوى التشغيل

---

[1] صبحي تادرس قريصة ومدحت محمود العقاد، "**النقود والعلاقات الاقتصادية الدولية**"، بيروت،دار النهضة العربية،1983، ص247.

2 هيل عجمي جميل الجنابي،**النقود والمصارف والنظريات النقدية**،ط2، دار وائل للنشر، عمان–الاردن، بيروت، دار النهضة العربية،1983، ص2472014، ص204.

الكامل، وثبات سرعة تداول النقود يكون عرض النقد متغيرا مستقلا والسعر متغيرا تابعا، وان السعر هو نتيجة وليس سببا.

والحد ثابت معدوم لأننا في اقتصاد نقدي يعتمد على النقود في التبادل وبالتالي فان مسؤولية السلطات النقدية تنحصر في التأثير في كمية النقود المعروضة زيادة او نقصانا وذلك سينعكس تلقائيا على مستوى العام للأسعار وبالتالي على التضخم[1].

ويمكن التعبير احصائيا عن تلك العلاقة بالمعادلة التالية[2]:

$$P=M/Q$$

حيث:

P: مستوى العام للأسعار

M: عرض النقد المتداول

Q: كمية الإنتاج الحقيقي عند مستوى الاستخدام الكامل

الشكل رقم(1-2):علاقة المستوى العام للأسعار بكمية النقود عند الكلاسيك

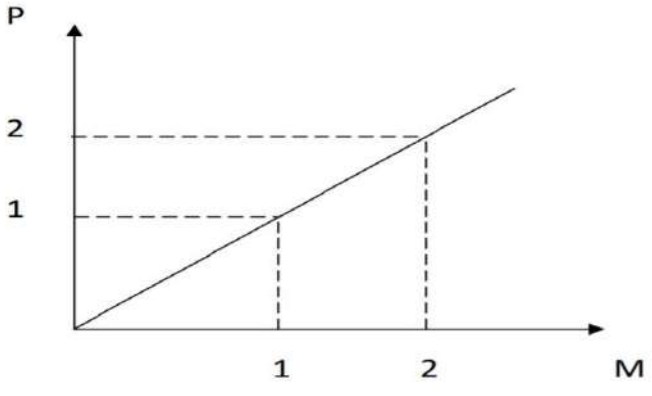

المصدر:عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي.

[1] عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي**،ط2،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2014،ص228

[2] هبل عجمي جميل الجنابي،مرجع سابق،ص204.

كما حاول بيجو إيجاد العلاقة بين النقود والاسعار من خلال ميكانيزم يسمى باثر الأرصدة الحقيقة او اثر بيجو، حيث افترض ان الافراد يرغبون في الاحتفاظ بنسبة معينة من دخلهم النقدي في شكل ارصدة نقدية، وطبقا لذلك يتجول الطلب على النقود من مجرد احتياجات تحدد بعوامل مؤسسة الى مشكلة اختيار تتحدد بسلوك الافراد[1]، فبالنسبة لبيجو هناك طلب فعلي للنقود، حيث ان النقود منفعة خاصة وهي تطلب لذاتها فهي تستخدم كاداة للدفع وكمخزن للقيمة، ومن خلال هذا المنطق صاغ بيجو معادلة الأرصدة الحقيقية على النحو التالي[2]:

$$P=\frac{k\,R}{M}\{c+h\,(1-c)\},\ \text{or}\ M=\frac{k\,R}{P}\{c+h\,(1-c)\}.$$

حيث ان:

R: الدخل الحقيقي.

k: نسبة الدخل المحتفظ على شكل نقود قانونية.

M: المعروض من النقود.

C: نسبة السيولة المحتفظ بها على شكل نقود قانونية بالتالي فان (c تمثل الايداعات البنكية)

h: نسبة النقود القانونية المتداولة.

P: المستوى العام للأسعار.

وطرأت عليها تعديلات من قبل D.Patinkin فقد قام بتحديد اثر الأرصدة الحقيقية، فحسبه ان الافراد ليسوا ضحايا الوهم النقدي ويتمتعون بسلوك عقلاني من حيث تقديرهم للجزء المحتفظ به من ثروتهم على شكل أصول نقدية، وهذا حسب قدرتهم الشرائية، اخذا بعين الاعتبار المستوى

[1] صبحي تادرس قريصة، احمد رمضان نعمة الله، **"اقتصاديات النقود والبنوك"**، الدار الجامعية 1990، ص307.

[2] Pigou, A.C."The value of money."Quarterly Journql of Economics 32 (1917-18). Reprinted in reading in monetary Theoryed.F.A.Lutz and L.W.Mints.Philadelphia،1951،pp.162-183.

العام للأسعار ويطلق عليه بالتحصيل الحقيقي النقدي، ويعرف بالعلاقة M/P، حيث تمثل M:الكتلة النقدية و P:المستوى العام للأسعار.

وبسبب ظهور ازمة الكساد العالمي وعجز التحليل الكينزي عن إيجاد حلول لها،ظهر التحليل الكينزي الذي اعتمد في تفسيره للتغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار على التفاعل بين قوى العرض الكلي وقوى الطلب الكلي[1]، وكان اول من ادخل مفهوم الفجوة التضخمية.

وجاء راي النقديين واولهم فريدمان داعما للراي الكلاسيكي اذ انهم يعتقدون ان فائض كمية النقود عن حجمها الامثل، يمثل افراطا نقديا وراء ارتفاع الأسعار واستمرار هذا الفائض وتصاعده يكون وراء تصاعد الارتفاع في الأسعار وبالتالي حدوث التضخم[2].

المطلب الثاني : علاقة المعروض النقدي بالبطالة

تعد البطالة واحدة من المصطلحات الاجتماعية الاقتصادية المعقدة التي لاتزال محل خلاف، الى درجة يصعب الوصول الى تعريف موحد لها وهذا الخلاف راجع الى تبان وجهات النظر بين مفكري هذا المجال في أمور كثيرة تتعلق بمفاهيم اخرى مرتبطة بها.

1.مفهوم البطالة

بالرغم من شيوع كلمة استخدام كلمة البطالة في مجال الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، إلا انه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تحديد ماهيته، ويرجع هذا الاختلاف

[1] احمد محمد صالح جلال،**"دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية(حالة جمهورية اليمنية)2003-1990"**، رسالة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، جامعة الجزائر،2006.

[2] نعمة الله نجيب واخرون، **مقدمة في اقتصاديات النقود والمصارف والسياسات النقدية**، دار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع،2001، ص407.

الى اختلاف الرأى حول تحديد مفهوم البطالة التي تستخدم لوصف ظواهر عديدة مختلفة، كما انها تعني أشياء مختلفة في بلاد مختلفة.[1]

تتمثل البطالة في الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم في المجتمع خلال فترة زمنية معينة،عند مستويات الأجور السائدة ومن ثم فإن حجم البطالة تتمثل في حجم الفجوة بين كل من الكمية المعروضة من العمل والكمية المطلوبة منه في السوق العمل عند مستوى معين من الأجور.

وبالرغم من عدم وجود تعريف رسمي للبطالة متفق عليه، الا انه يمكن القول بصفة عامة، أن البطالة تتمثل في وجود أشخاص في مجتمع معين قادرين على العمل ومؤهلين له بالنوع والمستوى المطلوبين وراغبين فيه وباحثين عنه وموافقين على الولوج فيه في ظل الأجور السائدة ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة[2]

2.علاقة المعروض النقدي بالبطالة:

إن توجه السلطة النقدية نحو استخدام سياسة توسعية سيرفع من المستوى العام للأسعار وكذلك انخفاض أسعار الفائدة وهذا الانخفاض سوف يؤدي إلى زيادة الاستثمارات وبالتالي زيادة الطلب على الأيدي العاملة مما يخفض من مستويات البطالة أو القضاء عليها ويحصل العكس في حالة تقليص عرض النقود في السياسة النقدية التقييدية إذ ستزداد معدلات البطالة [3] ومنه يظهر ان البطالة ترتبط بعرض النقود بعلاقة عكسية.

كما يرى التحليل النقدي عند لكلاسيك ان النقود مجرد وسيلة لتبادل وأداة للحساب وتسوية المدفوعات، فهي بذلك تبقى حيادية التأثير على مستوى الانتاج والتوظيف، ويبقى أثرها فقط على

---

[1] زين محمد الرماني،**البطالة والعمالة من منظور الاقتصاد الاسلامي**، الطبعة الاولى، دارطويق للنشر والتوزيع، الرياض، 2001، ص13.

[2] علي عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة وأثره برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها**، دراسة تحليلة- تطبقية، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2005،ص4.

[3] جميس جوارتيني، ريجارد استروب، **الاقتصاد الكلي**، ترجمة عبدالفتاح عبدالرحمن واخرون، دار المريخ، الريض،1988.

مستوى العام لأسعار، أى ان هناك فصل بين الاقتصاد النقد والاقتصاد الحقيقي، ومنه فإن النموذج الكلاسيكي ينفي الاعتراف بوجود البطالة إجبارية في الاقتصاد، وان وجدت فهي من وجهة نضرهم تمثل حالة استثنائية مؤقتة، كما يرى الكلاسيك مرونتي الاجور والأسعار هما كفيلتان بتحقيق توازن في سوق العمل عند مستوى التوظيف الكامل، وهذا في ظل سيادة المنافسة الكاملة لسوق العمل وغياب التدخل الحكومي والنقابي في هذا السوق[1].

بينما يؤمن الكينزيون بضرورة تدخل الدول من خلال الإنفاق الحكومي لزيادة الطلب الكلي الفعال وبالتالي زيادة الإنتاج وما يتطلبه ذلك من زيادة في الطلب على الأيدي العاملة أي تخفيض معدلات البطالة وابرز الآراء هنا هو ما ذهب إليه الاقتصادي الكينزي فليبس الذي أكد وجود علاقة مستقرة طويلة الأجل بين تغيرات الأجور النقدية ومعدلات البطالة في المملكة المتحدة[2].

والذي يبين من خلال نموذجه المشهور بمنحنى Philips إن هناك علاقة عكسية بين البطالة والتضخم حيث يرى إن السبيل لتخفيض معدلات البطالة يكون من خلال زيادة الأسعار عن طريق زيادة عرض النقود وبالتالي زيادة معدلات التضخم[3]

لم يدم ذلك طويلا إذ طفت على السطح ظاهرة التضخم الركودي الظاهرة التي تعايش فيها التضخم مع البطالة جنبا إلى جنب وقد عرفت هذه الظاهرة بالتضخم الركودي أو الركود التضخمي ومن أهم مظاهرها تزايد المستوى العام لأسعار وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستوى الانتاج وانخفاض معدلات النمو الاقتصاد القومي[4].

---

[1] وفاء رمضاني عقبة الريمي، **أثرتغيرات العرض النقدي على معدلات البطالة في الجزائر لفترة1990-2017**،مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد الثاني(2019)،ص635-650.

[2] عبد المنعم السيد علي، **اقتصاديات النقود و المصارف**، ج1، ط2 مطبعة الديواني، بغداد،986

[3] عماد محمد علي، **اندماج الأسواق المالية الدولية**، بيت الحكمة، بغداد، 2002.

[4] ج،ف،كرأودز، **الموجز في اقتصاديات النقود**، ترجمة: مصطفى كمال فايز مطبعة الاعتماد، دار الفكر العربي، مصر، 1967.

وهنا جاء اعتقاد النقدي ين في حل المشكلة بأنه يأتي من خلال التحكم بعرض النقود الذي هو السبيل للوصول إلى حالة الاستخدام الكامل و القضاء على البطالة.

المطلب الثالث: علاقة العرض النقدي بالناتج المحلي الإجمالي

نتطرق في الأول الى تعريف الناتج المحلي الاجمالي

1.تعريف الناتج المحلي الإجمالي

الناتج المحلي الإجمالي من اهم المؤشرات الاقتصادية لأي دول، ويعرف بانه قيمة السلع والخدمات النهائي هي المنتجة في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون عام[1]، يقصد بكلمة المحلي أي الإنتاج داخل الاقتصاد بغض النظر عمن ينتجه، ويعرف بانه مقياس للنشاطات الاقتصادية المختلفة وانه مقياس للنمو الاقتصادي، كلما كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي اكبر كلما كان مستوى معيشة السكان اكبر، وهدف من الناتج المحلي الإجمالي هو تحقيق معدل نمو اقتصادي بانتهاج السياسات والتدابير والتركيز على جانب العرض وانتهاج السياسة الداعمة للمقاطعات الإنتاجية وتنويع الإنتاج القومي[2].

2.الناتج المحلي الإجمالي وعلاقته بالعرض النقدي

أهتم الفكر الكلاسيكي بعلاقة تغيرات عرض النقود مع تغيرات المستوى العام للأسعار بسبب حصرهم لوظائف النقود بوظيفة واحدة وهي انها وسيلة للتبادل فقط[3] الا أن الأزمة دفعت بالعديد من المفكرين الاقتصادين الى إعادة النظر في بعض مسلمات الفكر الكلاسيكي، ومهدت الطريق للبحث في الأدوار التي يمكن أن تلعبها النقود على مستوى الاقتصاد، لذا انقسم

[1] ازاهر حسن محمد، **"تحليل القطاع الحقيقي باستخدام أساليب البرمجة المالية "**،مجلة المصرفي،العدد72،بنك السودان،يونيو2014، ص13.

[2] احمد الاشقر،**الاقتصاد الكلي**،دار العلمية الدولية للنشر،دار الثقافة للنشر والتوزيع،2002،ص ص:31-32.

[3]صالح، تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي مع متارين ومسائل محلولة**، ط2،الجزائر،2010،ص40.

الاقتصاديون في تحليلهم للعلاقة بين النقود والدخل الى مدرستين: المدرسة الكينزية والمدرسة النقدية.[1]

-**المدرسة الكينزية:** ترى هذه المدرسة أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة وحسب هذا التحليل يعتبر سعر الفائدة المحدد الرئيسي للتوازن بين عرض النقود والطلب عليه[2] أي أن كينز قد أفترض ضمنيا أن كمية النقود هي دالة متناقصة مع معدل الفائدة، ودالة متزايدة مع مستوى الدخل.[3]

-**المدرسة النقدية الحديثة:** حسب النظرية النقدية لفريدمان لا تؤدي زيادة كمية النقود بالضرورة إلى انخفاض معدل الفائدة، بل قد تتزايد أو تبقى ثابتة حسب حجم الزيادة في كمية النقود[4] أي أن التوازن في السوق النقدي قد يحدث دون تغير في سعر الفائدة، كما يرى فريدمان أن التغير في كمية النقود سيؤثر في المستوى العام الأسعار وفي الدخل الحقيقي على المدى القصي، وأن تأثيره يقتصر على المستوى العام الأسعار على المديين المتوسط والطويل.

من هنا اقترح القاعدة النقدية القائلة بضرورة تغير كمية النقود بمعدل ثابت يساوي معدل التغير في الدخل الحقيقي في المدى الطويل، وهذا ما يؤكد اتفاق الفكر النقدي والفكر الكينزي حول تأثري كمية النقود على الدخل الاسمي.

---

[1] عبد الله، عقيل جاسم عبد الله، **النقود والمصارف**، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1999،1، ص207.

[2] علواني، عمر علواني، **أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2014**، رسالة ماجستير،كلية العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، 2016، ص14.

[3] هاني، حسين بني هاني، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2002،ص146.

[4] هوشيار، معروف، **تحليل الاقتصاد الكلي**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،2005، ص241.

خلاصة الفصل الأول:

خلال دراستنا لكل من النقود والعرض النقدي ومحددات كل منهما وما تطرقنا اليه في هذا الفصل نستنتج أن:

-للنقود أهمية كبيرة في عمل الاقتصاديات المعاصرة اذ لها دور في زيادة فرص التخصص وتقسيم العمل وتسيير النشاط الاقتصادي للنظم الاقتصادية على المستويين الداخلي والخارجي كما تؤثر كذلك على بعض لمتغيرات الاقتصادية الكلية مثل: المستوى العام للأسعار، مستوى البطالة والإنتاج ومن ثم النمو الاقتصادي.

-للنقود وظائف وتتمثل في: النقود كوسيط للتبادل وأداة للدفع، النقود مقياس للقيمة، النقود مستودع للقيمة، أداة للمدفوعات الآجلة، النقود أصل الفائدة.

-يتم خلق او عرض النقود من طرف جهات مختلفة منها البنوك التجارية.

-توجد عدة متغيرات تقوم بتحديد عرض النقود والتأثير عليه بشكل كبير من بين هذه المتغيرات: التضخم، البطالة، الناتج المحلي الإجمالي.

الفصل الثاني:

قياس أثر المعروض النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2020)

قياس أثر العرض النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر(1990-2020)

يعد النمو الاقتصادي من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها مختلف الدول أيا كان نظامها الاقتصادي وأيا كانت مرحلة التقدم أو التخلف التي بلغتها، بحيث أنه يمثل الهاجس الاقتصادي الأساسي للحكومات من جهة والأفراد من جهة أخرى، فلماذا كل هذا الاهتمام بالنمو الاقتصادي؟ وما هو موقعه بالنسبة لعملية تطور المجتمعات؟

يتجسد هدف النمو الاقتصادي على رأس أهداف السياسات الاقتصادية ذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، لذلك تهتم الدراسات الاقتصادية بعملية النمو الاقتصادي وتسعى إلى قياس معدلاته في السنوات المختلفة من أجل تحسينه ودعمه، هذا ما يتطلب تحديد المصادر المختلفة التي تساعد على النمو ومعرفة أهم المحددات التي يمكن ان تؤثر في أهم مصادر النمو ومساره.

المبحث الأول: النمو الاقتصادي في الجزائر

يعتبر النمو الاقتصادي أهم أهداف أي سياسة اقتصادية مهما كانت، ونتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم النمو الاقتصادي وخصائصه وكيفية قياسه وتقديره وفي الأخير سنتحدث عن المفاهيم المرتبطة بالنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي في الجزائر

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية، حيث انه يعرف بمجموع القيم المضافة في كلفة وحدات الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين، مثل الزراعة والصناعة....

1.مفهوم النمو الاقتصادي[1]

يعرف النمو الاقتصادي بأنه تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن، ويقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج أو الدخل القومي الحقيقي أو معدل النمو في الدخل الفردي الحقيقي.

ويتضمن التعريف السابق ثلاث نقاط أساسية تمثل عناصر النمو الاقتصادي:

-تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.

-أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية.

-أن تكون الزيادة مستمرة وليست عابرة.

يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن.[2]

[1]سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبدة، **قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية**، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2014،ص(79-80).

[2]عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات الحديثة للتنمية** الدار الجامعية الإسكندرية،2003، ص11.

كذلك يعرف Simon Kuznets النمو الاقتصادي لبلد ما على انه ارتفاع لفترة طويلة من قدرة عرض البائع اقتصاديا بشكل متزايد للسكان وتستند هذه القدرات المتنامية إلى التقدم التكنولوجي والتعديلات الهيكلية التي تعتمد عليها[1].

2.خصائصه :

تتمثل خصائص النمو الاقتصادي في: [2]

– لا بد من أن يترتب عن النمو الاقتصادي حدوث زيادة فعلية في متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني .

– يتعين على الزيادة في نصيب الفرد أن تكون حقيقية وليست نقدية فقط، وهنا تستدعي الضرورة استبعاد أثر التغير في قيمة النقود أي معدل التضخم .

– لا بد من أن تكون الزيادة المتحققة في الدخل على المدى الطويل وليست عارضة تزول بمجرد زوال أسبابها,وعليه يجب استبعاد ما يعرف بالنمو العابر.

– يركز النمو الاقتصادي على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل في المتوسط ولا يهتم بنوعية ما يحصل عليه من السلع والخدمات ولا بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع،وبذلك فالنمو الاقتصادي لا يهتم بنوعية التغيير في الإنتاج ولا يراعي زيادة الإنتاج من السلع الاستثمارية وما يقابلها من السلع الاستهلاكية الفانية.

وقد أورد Kuznets الخصائص الست عن النمو الاقتصادي لمعظم الدول المتقدمة وهي[3]:

–المعدلات المرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني.

---

[1]حمد ومساوي،**الاستثمار في رأس المال البشري وأثره على النمو الاقتصادي حالة الجزائر (1970– 2011**، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في الاقتصاد ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ،جامعة أبوا بكر بالقياد تلمسان ،2014–2015 ، ص81–83.

[2]حرير شناجي، **آثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي المستدام دراسة مقارنة بين الجزائر تونس والمغرب**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة،جامعة فرحات عباس،سطيف،2013/2012،ص33–34.

[3]بوترعة أحمد وآخرون، **أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر–تونس 2000– 2015**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم تجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، 2017/2016، ص32.

-المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج.

-المعدلات المرتفعة للتحول الهيكلي في الاقتصاد.

-المعدلات المرتفعة للتحول الإيديولوجي والاجتماعي.

-ميل اقتصاديات الدول المتقدمة للوصول إلى سيطرتها على الأسواق العالمية والمواد الخام.

-يقتصر انتشار النمو الاقتصادي على العالم المتقدم الذي يعادل نحو ثلث سكان العالم.

ما نلاحظه من الخصائص التي ذكرناها أن الخاصية الأولى والثانية تجمع المتغيرات الاقتصادية،في حين الخاصية الثالثة والرابعة تمثلان متغيرات التحول الهيكلي،أما الخامسة والسادسة فهما يوضحان أثر الانتشار العالمي للنمو الاقتصادي Renelt.

المطلب الثاني: تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر

تسعى الجزائر جاهدة إلى تحسين مستوى اقتصادها، غير أن معدلات النمو الاقتصادي المسجلة من خلال المعطيات بعيدة عن المستوى المطلوب، ونوضح فيما يلي تطورمعدل النمو الاقتصادي[1] .

شكل (2-1) تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

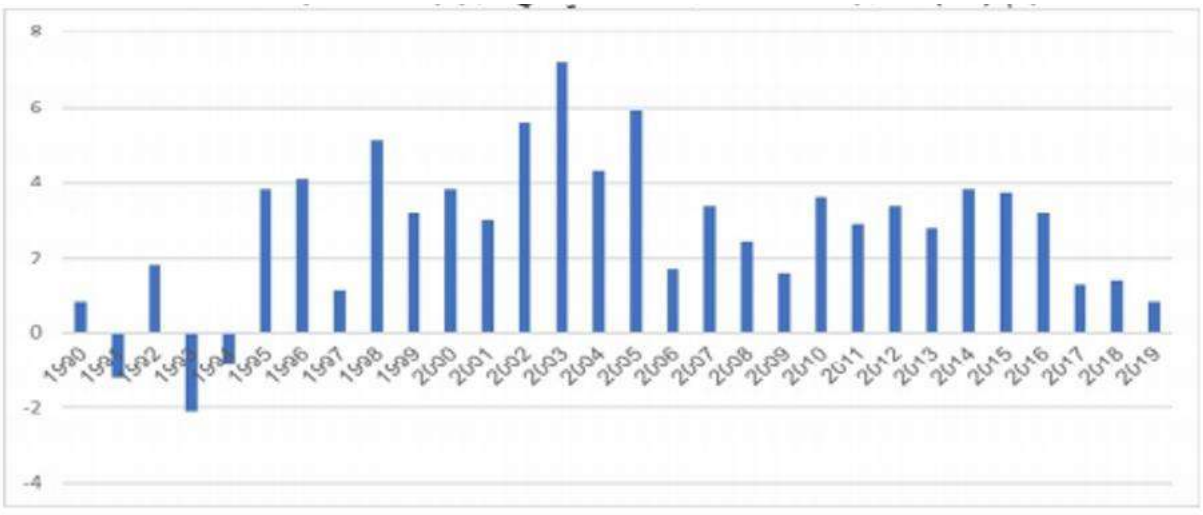

المصدر: البيانات المفتوحة للبنك الدولي،2020

[1] سمير حفاصي وعبد القادر جليل، **أثر نمو الناتج المحلي على معدلات البطالة في الجزائر (1990-2019)**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 2، الجزائر2018، ص137-156.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن معدلات النمو متذبذبة حيث سجل في الفترة من 1990 إلى 1995 معدلات نمو منخفضة وسالبة، تراوحت ما بين 1.2%- و 1.8%نتيجة الأزمة النفطية أواخر الثمانينيات، ويرجع ذلك إلى انخفاض في أسعار النفط، باعتبار أن الجزائر تعتمد اعتمادا شبه كلي على قطاع المحروقات، بالإضافة الى تدهور الحالة الأمنية وانخفاض قيمة العملة خلال تلك الفترة، أما في الفترة من 1996 إلى 1999 ،فقد تحسنت معدلات النمو الاقتصادية مقارنة بالسنوات التي سبقتها، إذ بلغت نسبة 1.5 % سنة 1998،ففي مطلع الألفية الجديدة، سجل معدل النمو ارتفاعا محسوسا، نتيجة لتحسن أسعار النفط وقيام الحكومة بالعديد من البرامج التنموية الضخمة، ممثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو والبرنامج الخماسي للتنمية التي امتدت إلى غاية سنة 2014، حيث سُجّل معدل النمو أقصى نسبة له وهي 2.7 %سنة 2003 ،كما شهد معدل النمو انخفاضا خلال سنتي 2008 و2009 إذ بلغ نسبة 2.3 %و1.6 %على التوالي، وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية سنة 2008 التي أثرت على الطلب العالمي للطاقة وأما في السنوات الأخيرة لفترة الدراسة، فقد كانت المعدلات شبة مستقرة،

بلغت النسب 3.8%،3.7 %، 3.3 %خلال السنوات 2014 إلى 2016 ،ليبدأ بالانخفاض سنة 2017 بنسبة تقدر بـ 1.3 %ليصل نسبة 0.8 %سنة 2019 ،وبالتالي نستخلص ضمن هذا الإطار أنه يمكن القول أنّ (مداني،2017):

رغم جهود الدولة العميقة، سياساتها الاقتصادية والاستثمارية ما تزال تفتقد لنسيج إنتاجي قطاعي متنوع، وبالتالي فالنمو الاقتصادي في الجزائر ليس بالقوي والمستدام.

النمو الاقتصادي في الجزائر مرتبط بقطاع المحروقات، المرتبط هو الآخر بالظرف البترولي العالمي والذي لا تسيطر الجزائر على آلياته (عمليات البيع، تحديد الأسعار)، وبذلك يظل النمو الاقتصادي تابعا للظروف والتقلبات السائدة على مستوى السوق العالمية.

النمو الاقتصادي في الجزائر متذبذب وضعيف نسبيا، وهذا مرتبط أساسا بضعف فعالية مؤسسات القطاع الصناعي.

المطلب الثالث :مقاييس النمو الاقتصادي

1.الدخل الوطني الإجمالي (الناتج المحلي الإجمالي، الدخل الحقيقي)

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي(PIB) المؤشر الأكثر انتشارا في قياس النمو الاقتصادي ويعرف على أنه "القيمة الاسمية أو الحقيقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، باستخدام الموارد الاقتصادية للبلد،والخاضعة للتبادل في الأسواق وفق التشريعات المعتمدة"[1]

ويتم قياس معدل النمو الاقتصادي باستعمال الناتج المحلي الإجمالي(PIB) بموجب القانون التالي:

$$Tc_r^t = \frac{PIBr_t - PIBr_{t-1}}{PIBr_{t-1}}$$

حيث أن:

Tc^t_r معدل النمو الحقيقي

$PIBr_t$: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة: t.

$PIBr_{t_1}$: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (t−1).

كما أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي(PIBréel) عبارة عن الناتج الإجمالي الاسمي (PIBnominale) مقسوما على المستوى العام للأسعار (الرقم القياسي للأسعار CPI) و يمكن الانتقال من الناتج الاسمي إلى الناتج الحقيقي (المعرب عنه بالكميات) على النحو التالي:

$$PIB_{\mathrm{n}} = \sum_{\mathrm{i}=1}^{\mathrm{n}} \mathrm{P_i Q_i} = \mathrm{P\ Q} \rightarrow \mathrm{Q} = \frac{PIB_{\mathrm{n}}}{\mathrm{P}}$$

إن قياس النمو الاقتصادي باستعمال الدخل الوطني الإجمالي رفضه بعض الاقتصاديون ذلك لأن زيادة الدخل أو نقصانه قد لا تؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية أو سلبية، فزيادة الدخل

[1] هوشيار معروف "**تحليل الاقتصاد الكلي**"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2005، ص17.

الوطني لا تعني نمو اقتصادي عند زيادة عدد السكان بمعدل أكبر، وفي المقابل نقص الدخل الوطني لا يعني تخلف اقتصادي عند انخفاض عدد السكان بمعدل أكبر[1](الهجرة من وإلى الدولة).

2.متوسط الدخل الفردي:

يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي الأكثر استخداما وصدقا لقياس معدل النمو الاقتصادي في معظم دول العالم ، إلا أن هناك العديد من المشاكل والصعاب التي تواجه بعض الدول النامية لقياس الدخل الحقيقي للفرد بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد[2]، هناك طريقتين لقياس معدل النمو على المستوى الفردي وهما:

أ- **معدل النمو البسيط:** يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى[3]، حيث يمكن الحصول عليه كالتالي :

$$CM_s = \frac{Y_t - Y_{t-1}}{Y_{t-1}} \times 100$$

حيث:

CM: معدل النمو البسيط.

Y_r: متوسط الدخل الحقيقي في السنةt(الحالية).

Y_{t-1} : متوسط الدخل الحقيقي في السنة$_{t-1}$(السابقة) .

[1] محمد عبد عجمية، عبد الرحمن يسرى، "**التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها**"، الدار الجامعية، الإسكندرية 1999، ص21.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا "**التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**" الدار الجامعية، الإسكندرية،2007، ص73-74.

[3] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد أحمد مقلد "**النظرية الاقتصادية الكلية**" كلية الاقتصاد، الإسكندرية،2005، ص279.

ب . معدل النمو المركب:

يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيا وتوجد طريقتين لحسابها ، طريقة النقطتين وطريقة الانحدار[1].

يحسب معدل النمو المركب باستعمال طريقة النقطتين كالتالي :

حيث :

$$Yn = (1 + CMc)^N$$

$$CMc = \sqrt[N]{\frac{Y_N}{Y_0}} - 1$$

CMc: معدل النمو المركب

N: فرق عدد السنوات بين أول وآخر سنة في الفترة.

Y_0: الدخل الحقيقي لسنة الأساس.

Y_N: الدخل الحقيقي لآخر فترة (N).

يحسب معدل النمو المركب باستعمال طريقة الانحدار كالتالي:

$$\ln Y_t = A + CM_{ct} \rightarrow CM_{ct} = lnY_t - A$$

حيث

lnY_t : اللوغاريتم الطبيعي للدخل في السنة (t).

A: ثابت.

CM_{ct}: المعدل النمو المركب في السنة.

t: الزمن.

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ،ص280.

المبحث الثاني: الأداة المستخدمة في القياس

في هذا الإطار، سيتم عرض أهم المتطلبات النظرية للنمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)

المطلب الأول: منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

إن تحليل التكامل المشترك من الاختبارات المهمة في تحديد ودراسة العلاقة ما بين المتغيرات في المدى الطويل، [1] وما هو إلا تكملة لنموذج تصحيح الخطأ Errorcorrection) (model فيوجد العديد من الاختبارات التي تدرس علاقة التكامل المشترك ما بين المتغيرات أي العلاقة التوازنية الطويلة الأجل منها:

-اختبار Engel and Granger (1987) حيث يبين لنا التكامل ما بين متغيرين فقط إحداهما تابع والأخر مستقل.

-اختبار Johansen (1988-1991) يتميز هذا الاختبار على اختبار أنجل للتكامل المشترك، على أنه يتناسب مع العينات السلاسل القصيرة وبالإضافة إلى ذلك يأخذ في التحليل أكثر من متغيرين[2].

-اختبار Johansen And Juselius(1990) المستخدمة في النماذج التي تتكون من أكثر من متغيرين، والتي تعتبر أفضل حتى في حالة وجود متغيرين فقط ،لأنها تسمح بالأثر المتبادل بين المتغيرات موضع الدراسة، كما يوجد أيضا اختبار Gregory and Hansen(1996).

إن كل هذه الاختبارات السابقة تتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة عند نفس المستوى بالإضافة إلى ذلك فنتائج التحليل تكون غير دقيقة ووهمية في حالة قصر السلاسل

---

[1]-علي حسن، عبد اللطيف الشومان، **تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء**، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 9، العدد 34، 2013، جامعة بغداد، ص 17.

[2]عابد بن عابد راجح العبدلي الشريف،2007، **"تقدير محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ"**، مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي، العدد 32 ، جامعة الأزهر، ص5.

الزمنية، وعليه جاءت منهجية جديدة تقوم على اختبار العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد(UECM) التي تعرف تحت مسمى طريقة اختبار الحدود (boundstestingapproach) أو منهج التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، والذي طور من قبلPesaran(1997) و Pesaran and smith(1998) و Pesaran andal (2001).

المطلب الثاني: مميزات نموذج ARDL

يمكن تطبيقه حتى لو كانت السلاسل غير متكاملة عند نفس المستوى أي بعض المتغيرات متكاملة عند المستوى (0)اوالبعض أخر يكون متكامل من الدرجة الأولى (1)ا،شرط ألا تكون متكاملة من الدرجة ثانية[1](2)ابصورة أخرى أن اختبار الحدود في إطار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر على طبيعة و خصائص السلاسل الزمنية.

يتسم بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة(عدد المشاهدات الصغيرة) ، كونه يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أحسن مجموعة من البيانات[2]، مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة 1987Engel– Granger أو اختبار التكامل المشتركJohansen TestCointegration في إطار نموذج VAR ، والتي تتطلب أن يكون حجم العينة كبرى من أجل مصداقية النموذج.

من مميزاته أيضا أنه يحدد العلاقة التكاملية المشتركة ما بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في كل من الأجلين الطويل والقصير في نفس المعادلة، وذلك من خلال الفصل ما بين الأثرين القصير والطويل الأجل، كما تمكننا منهجية ARD من تقدير المعلمات الخاصة

[1] عماد الدين المصبح، 2016 ،نماذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL ،محاضرات في الاقتصاد القياسي، جامعة القصيم، يمكن الإطلاع عليها على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=uriJTW8IrMM&t=463s:

[2] بن ختو يوسف،2015 ، **العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية "حالة الجزائر"**، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد قياسي مالي وبنكي، تحث اشراف بوثلجة عبد القادر، جامعة ابوبكر بالقايد، ص142.

بالمتغيرات المستقلة في الأجلين القصير والطويل و تعد معلماته المقدرة أكثر اتساقا مقارنة بالطرق الأخرى[1].

المطلب الثالث: خطوات تطبيق نموذج ARDL

ومن أجل تطبيق نموذج التكامل المشترك عن طريق اختبار الحدود يجب إتباع الخطوات التالية :

1.فترة الإبطاء المثلي للفروق الأولي لقيم المتغيرات في UECM، وذلك باستخدام نموذج متجه انحدار ذاتي غير مقيد Autoregressive Model UnrestrictedVector، و سوف يتم ذلك باستخدام معايير معلومات (AIC;1973)Akaike معيار معلومات (1978; SC)Schwarz ،معيار معلومات(HQ;1979) HannanandQuinn، معيار خطأ التوقع النهائي Final Predication Error (FPE)، المقترح من جانب [2](1969)Akaike.

2.يتمثل في تقدير UECM بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية(OLS)بحيث يقوم بتحديد كل نموذج من هذه النماذج، ثم إتباع إجراء اختبار النموذج الذي ينتقل من العام إلى الخاص General to specificوالذي يتمثل في إلغاء متغير الفروق الأول لأي متغير يكون القيم المطلقة لإحصائية(t-) الخاصة به أقل من الواحد وذلك بشكل متتالي[3].

3.تقدير معلمات الأجل الطويل والقصير من أجل ذلك، نقوم بحساب إحصائيةF- statistic باستخدام (Bounds test) حيث يتم اختبار فرضية العدم $H0 := \beta1 = \beta2 = 0$ والتي تقضي بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (عدم وجود علاقة توازنيه طويلة لأجل ما بين

[1] دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر،2013 ،**دراسة قياسية لمحّددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذات للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة**، الملتقى الدولي حول "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي"، جامعة فرحات عباس سطيف، 12/11 مارس ، الجزائر، ص 10-11.

[2] -شومان،الصراف،ونزار،2013 ،**السلاسل الزمنية و الأرقام القياسية**، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية، بغداد، ص 143-178.

[3] شوربجي،2007 ،**العلاقة ما بين راس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في التايوان**، ملتقى الدولي، جامعة حسيبة بن بوعلى، الجزائر، ص01-3.

متغيرات الدراسة)، في مقابل الفرضية البديلةH_1: $\beta1 \neq \beta2 \neq 0$ والتي تقضي بوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بني هذه المتغيرات).

بعد القيام باختبار (Bounds test) نقوم بالمقارنة بين قيمة إحصاءFمع القيمة الجدولية التي وضعها Pesaran et al (2001)، حيث تشتمل هذه الجداول على قيم حرجة للحدود العليا والدنيا عند مستويات معنوية مختلفة و يفرق Pesaran et al ما بين المتغيرات المتكاملة عند المستوي (0 I) والمتغيرات المتكاملة عند الفروق الأولى (1 I) أو تلك التي تكون عند نفس درجة التكامل، وانطلاقا من هذا نفرق ما بين 03 حالات[1]:

-**الحالة الأولى:** إذا كانت قيمة F-statistic أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة الجدولية، فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك أي علاقة توازنيه طوية الأجل ما بين متغيرات الدراسة.

-**الحالة الثانية:** إذا كانت قيمة F-statistic أقل من الحد الأدنى المقترح للقيم الحرجة، فإنه لا يكون بمقدورنا رفض فرضية العدم ما يعين عدم وجود علاقة تكامل مشترك ما بنى متغيرات الدراسة أي عدم وجود عالقة طويلة الاجل .

-**الحالة الثالثة:** إذا كانت قيمة F-statistic تقع ما بين الحد الأعلى والأدنى المقترحان للقيم الحرجة، فإنه لا يكون بمقدورنا تحديد نوع العلاقة بوجود أو عدم وجود تكامل مشترك ما بين المتغيرات.

ملاحظـة[2]:إذا كانت كل المتغيرات متكاملة عند الفروق الأولى (1)I فيتم تحديد وجود تكامل أو عدم وجوده من خلال مقارنة قيمF-statistic بالقيم الحرجة العليا المقترحة، أما كل المتغيرات متكاملة عند المستوى(0)Iفيتم تحديد وجود تكامل أو عدم وجوده من خلال مقارنة قيمةf-statistic بالقيم الحرجة الدنيا المقترحة.

[1] دحماني ادريويش،2013 ،**النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر" دراسة قياسية"**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، العدد6(27)، فلسطين، ص1314.

[2]Keong, C. C, Yusop, Z. and Sen, V. L. K. (2005), "**Export-Led Growth Hypothesis in Malaysian: An Investigating using Bounds Test,**"www.sunway.edu.my/others/vol2/choong13.pd

-**الحالة الرابعة:** قياس العلاقة طويلة الأجل من خلال تقدير معلمات الأجل الطويل.

-**الحالة الخامسة:** قياس العلاقة القصيرة الأجل من خلال تقدير معلمات الأجل القصير في تحديد ودراسة العلاقة ما بين المتغيرات في المدى الطويل.

المبحث الثالث: الجانب القياسي للدراسة

يهدف هذا العنصر إلى محاولة قياس تأثير العرض النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990–2020)، وذلك من خلال صياغة نموذج قياسي والاستعانة بمخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS10 لمعرفة مدى تأثير لعرض النقدي في الجزائر وتفسير نتائجه.

وقد تم الاعتماد على بيانات إجمالي الناتج المحلي، وإجمالي العرض النقدي، وإجمالي نفقات الحكومة، وإجمالي التضخم، وإجمالي البطالة، من موقع الالكتروني للبنك الدولي.

المطلب الأول: النموذج المستخدم في التحليل القياسي للدراسة:

محاولة منا إيجاد صياغة رياضية من شانها أن تظهر اثر العرض النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر، اعتمدنا على متغيرات التي لها دلالة سببية على النمو الاقتصادي مع التركيز على تأثير المتغير الأساسي وهو العرض النقدي، ومما تقدم إرتئينا الاعتماد على المتغيرات الاقتصادية الآتية والتي تفسر اثر العرض النقدي على النمو الإقصادي في الجزائر، وهي:

–العرض النقدي(m2):ممثلا بالعملة المحلية بالنسبة للجزائر.

–الإنفاق الحكومي(g): ممثلا بالعملة المحلية بالنسبة للجزائر.

–التضخم (infl): ممثلا بالعملة المحلية بالنسبة للجزائر.

–البطالة(chom) : ممثلا بالعملة المحلية بالنسبة للجزائر.

1.وصف المتغيرات المستخدمة في النموذج:

في هذه الدراسة اعتمدنا على مجموعة من المتغيرات والمؤشرات المفسرة للنمو الاقتصادي، مع التركيز على اثر العرض النقدي على النمو الاقتصادي، وفيما يلي شرح مفصل لمختلف المتغيرات المستخدمة في النموذج:

–العرض النقدي:يقصد بعرض النقود تلك الكمية من النقود المتوافرة في فترة زمنية معينة، اما عن المصدر الأساسي لهذا المتغير هو إحصاءات البنك الدولي.

-**النمو الاقتصادي(GDP):** ويعبر عن مقدار الناتج المحلي (بالعملة المحلية)

وهو عبارة عن مؤشر اقتصادي يقيس القيمة النقدية لإجمالي السلع والخدمات التي أنتجت داخل حدود منطقة جغرافية ما، وهو يمثل المتغير التابع باعتباره مؤشر للنمو الاقتصادي والذي شاع استخدامه في العديد من الدراسات والأبحاث القياسية السابقة، والمصدر الأساسي لهذا المتغير هو إحصاءات البنك الدولي.

-**العرض النقدي** (m2): هو الكمية المتداولة من النقود في الاقتصاد أو الرصيد الكلي لوسائل الدفع المحلية الموجودة تحت تصرف المجتمع لانجاز معاملاته الاقتصادية.

-**معدل التضخم** (infl): يعبر عن معدل التغير في الأسعار المحلية للاقتصاد ككل ويعتمد في ذلك على تقدير التغير في مؤشر الأسعار، وجود علاقة سلبية بين التضخم والناتج المحلي الإجمالي، اما عن المصدر الأساسي لهذا المتغير هو إحصاءات البنك الدولي.

-**الإنفاق الحكومي** (g): أو الإنفاق العام الحقيقي وترمز له بالرمز G معبرا عنه بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي وقد تم جمعه من معطيات البنك الدولي.

- **معدلات البطالة(chom):** ويقصد به عدد العاطلين مقسوما على النسبة الفاعلة مضروبا بمائة، وتعرف البطالة أيضا على أنها عدم وجود عمل في مجتمع ما للراغبين فيه والفائزين عليه، أي أنها تعني صفة العاطل عن العمل، وبشكل عام يمكن القول عن شخص انه عاطل عن العمل إذا توفر فيه الشرطين:

-البحث عن العمل وابحث عنه، والمصدر الأساسي لهذا المتغير هو إحصاءات البنك الدولي.[1]

2-خطوات تقدير نموذج الدراسة:

سنقوم بكل مراحل التقدير لمتغيرات الدراسة ذات سلسلة زمنية (1990- 2020)"انظر الملحق رقم1 والخاص بدولة (الجزائر) باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد لوجود أكثر من متغير مستقل والتي تم الإشارة إليها سابقا في الصياغة الرياضية المتعلقة بمحددات النمو

[1] مصطفى سلمان و آخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الميسر للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص237.

الاقتصادي، وكخطوة أولى سيتم أولا دراسة استقرارية المتغيرات وكذا العلاقة التي يمكن أن تربطها دراسة التكامل المتزامن وبعد تقدير النموذج وتفسير النتائج لدولة الجزائر.

المطلب الثاني: دراسة الإستقرارية والتكامل المتزامن لمتغيرات النموذج

سيتم عرض نتائج اختبار السكون والتكامل المشترك لكل متغيرات الدراسة الخاص بدولة الجزائر وهذا بالاعتماد على اختبار ديكي فولر المطور (ADF).

1.اختبار جذر الوحدة لمتغيرات نموذج الدراسة:

لمعرفة مدى سكون واستقرارية متغيرات النموذج، فقد تم الاعتماد على اختبار جذر الوحدة للبيانات الأكثر استعمالا وهو اختبار فيليبس بيرون(PP)، والشكل الأتي يوضح نتائج اختبار (PP) لكل المتغيرات النموذج الخاصة بالجزائر دفعة واحدة تبعا للتقنية المطورة من طرف الباحث عماد الدين أحمد المصبح وتوصلنا إلى النتائج الآتية بعد إدخال اللوغاريتم النيبيري على متغيرات الدراسة:

شكل(2-2): اختبار جذر الوحدة لمتغيرات نموذج الجزائر

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

		INFL	GDP	G	CHOM	M2
At Level						
With Con...	t-Statistic	-1.4652	-2.2564	-1.5060	-0.8686	0.1158
	Prob.	*0.5371*	*0.1919*	*0.5169*	*0.7842*	*0.9617*
		n0	n0	n0	n0	n0
With Con...	t-Statistic	-2.0510	-1.8225	-1.8654	-2.2440	-4.8671
	Prob.	*0.5509*	*0.6685*	*0.6472*	*0.4497*	*0.0026*
		n0	n0	n0	n0	***
Without C...	t-Statistic	-1.4825	-1.5170	0.2504	-0.7570	1.0180
	Prob.	*0.1268*	*0.1191*	*0.7520*	*0.3799*	*0.9147*
		n0	n0	n0	n0	n0
At First Difference						
		d(INFL)	d(GDP)	d(G)	d(CHOM)	d(M2)
With Con...	t-Statistic	-5.6105	-7.6599	-3.3108	-3.6536	-4.9929
	Prob.	*0.0001*	*0.0000*	*0.0236*	*0.0106*	*0.0004*
		***	***	**	**	***
With Con...	t-Statistic	-5.8144	-9.0807	-3.2191	-3.5540	-5.8475
	Prob.	*0.0003*	*0.0000*	*0.1005*	*0.0521*	*0.0002*
		***	***	n0	*	***
Without C...	t-Statistic	-5.5909	-7.7958	-3.3824	-3.6880	-4.7511
	Prob.	*0.0000*	*0.0000*	*0.0015*	*0.0006*	*0.0000*
		***	***	***	***	***

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10.

تمثل القيم الأولى في الشكل معلمة الاختباري الإحصائية(statistic)، بينما القيم الثانية تعبر عن القيم الاحتمالية لكل معلمة اختبار، ومن خلال الشكل السابق لاختبار(PP):

-إن كل متغيرات النموذج متفاضلة من الدرجة الأولى عند مستوى 5% أي غير مستقرة عند المستوى.

-حسب Pesaran يمكن استخدام نموذج الانحدار الذاتي لإبطاء الزمني الموزع ARDL حيث يتمثل الشرط الوحيد لتطبيق هذا النموذج واختباراته إلا أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة(2)I.

2.تقدير نموذج ARDL:

قد تم استخدام نموذج ARDL بواسطة طريقة المربعات الصغرى والحصول على النتائج الموضحة في الشكل الآتي (أنظر الملحق رقم4، والملحق رقم5، والملحق رقم6).

شكل(2-3): تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل لنموذجARDL

المتغير التابع:يمثل لوغاريتم إجمالي الناتج المحلي(LGDP) الفترة:1990-2020	
متغيرات الدراسة	**ALG**
LM2	-0.269422
LG	0.834982
LINFL	-0.041774
LCHOM	-0.204872
C	9.130628
R^2	0.88
cointEp(-1)	-1.862107
اختبار الكشف عن مشكلة وجود الارتباط الذاتي بين بواقي التقدير	
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM (Test)	1.860120 Prob.F(2.8) 0.2171 8.887763 Prob.Chi-Square(2) 0.0118
Heteroskedasticity test	0.946047 Prob.F(17.10) 0.5580 17.26495 Prob.Chi-Square(17) 0.4366 0.966213 Prob. Chi-Square(17) 1.0000
اختبار الحدود	
F-Bounds test	6.826439
CUSUM AND CUSUM OF Squares	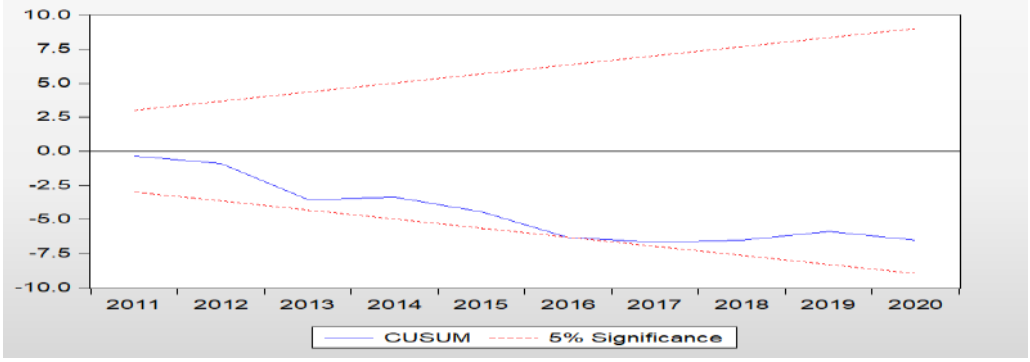 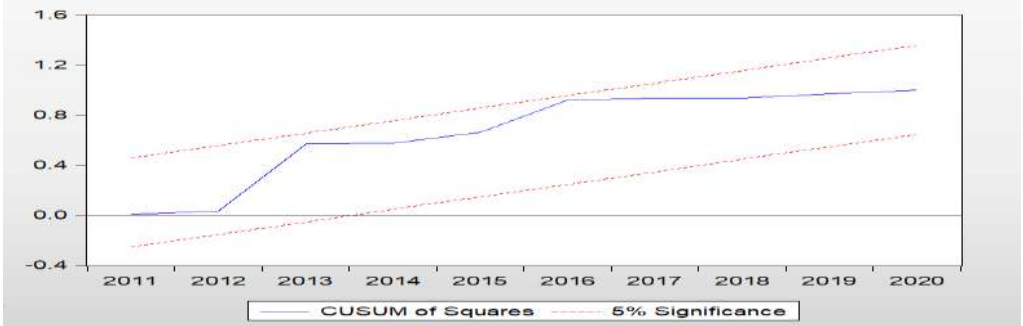

المصدر: من إعداد الطلبة من مخرجات برنامج Eviews10

المطلب الثالث: التحليل الإحصائي والاقتصادي للنموذج المقدر للجزائر:

1.التحليل الإحصائي:-نلاحظ إن القدرة التفسيرية للنموذج بلغت (0.88%) ليتم ذلك تقدير نموذج تصحيح الخطأ لمعرفة مدى وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة والشكل الأتي يوضح نتائج التقدير:

-أن معامل تصحيح الخطأ(1-)cointEp أنه معنويا عند مستوى معنوي 1%، وذو إشارة سالبة مما يدل على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة للجزائر، حيث تظهر قيمة معامل تصحيح الخطأ والتي تعني سرعة تصحيح الخطأ سالبة وتبلغ 1.86 لنموذج الدراسة الخاص بالجزائر مما يدل أن الأخطاء في توازن النمو الاقتصادي يتم تصحيحها في فترة زمنية تفوق السنة حوالي 13 شهر.

-في العلاقة طويلة الأجل لنموذج الخاص بالجزائر نلاحظ أن متغيرات الدراسة (العرض النقدي M2، البطالة CHOM، التضخم INFL، الإنفاق الحكومي G)

ذو معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

في العلاقة قصيرة الأجل نلاحظ أن اغلب المتغيرات ذو معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

مما تقدم من نتائج إحصائية لنموذج ARDL، وحتى يتم قبول النموذج نقوم بعد ذلك باختبار الكشف عن وجود الارتباط الذاتي بين بواقي التقدير، وكذلك اختبار الحدود لBounds، لنقبل النموذج بعد اختبار استقرارية النموذج كما موضحة في الشكل(2-3).

-من أجل الكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي التقدير يتم استخدام اختبارين هما:

-**الأول،** (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) ويتعلق باختبار وجود الارتباط الذاتي، فبناءا على الشكل(2-3) تظهر نتائج الاختبار الأول أن P-value للإحصائية Fischr اكبر من 0.05 أي أننا نقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء للنموذج. انظر للملحق رقم5.

-**أما الثاني،** (Heteroskedasticity Test) ويتعلق باختبار عدم ثبات التباين، فبناءا على الشكل رقم5 تظهر نتائج الاختبار الأول أن P-value للإحصائية Fischr اكبر من 0.05 أي نقبل فرضية العدم القائلة بعدم ثبات التباين لكلا النموذجين.

-**اختبار الحدود Bounds Test لنموذج ARDL:** ويهدف هذا الاختبار إلى رؤية ما إذا كان هناك دليل على علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات وذلك من خلال اختبار فرضية العدم وهي:أنه لا توجد علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات للنموذج، أنظر الملحق رقم(6).

-**اختبار استقرارية النموذج (Stability test):** إذ لابد من استخدام أحد الاختبار المناسبة لذلك مثل: مجموع التراكمي المعاودة(CUSUM) وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة(CUSUM of Squares)، ويعد هذان الاختبارين من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنهما يوضحان أمرين مهمين التغير الهيكلي في البيانات ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد وقد ثبت الاستقرار المعلمي للنموذج. الشكل رقم(2-3).

2.التحليل الاقتصادي للنموذج المقدر(3،3،3،3،1)ARDL(الجزائر): من الشكل رقم(2-3) يمكن استخلاص النتائج الآتية:

-لدينا R^2=88%، مما يؤكد إن المؤشرات المقترحة من طرف الباحثين تفسر الظاهرة محل الدراسة بنسبة كبيرة هذا وأن هناك عوامل أخرى قد يكون لها تأثير على النمو الاقتصادي، كما إن المؤشرات المقترحة كمحددات للنمو الاقتصادي يختلف مدى تأثيرها من دولة لأخرى وهذا راجع لخصوصية اقتصاد كل دولة.

-العرض النقدي(M2): ليس له دلالة إحصائية وذو تأثير سلبي على النمو الاقتصادي حيث إن كل زيادة في العرض النقدي ب1% يتراجع النمو الاقتصادي ب0.26%، وهذا ان دل فيدل على ان عرض النقود لا ينشط السوق بل يذهب الى الاكتناز وغيرها....

-الإنفاق الحكومي(G): ذو معنوية إحصائية وله اثر ايجابي على النمو الاقتصادي مما يدل على إتباع الجزائر إلى سياسة كينزية تعتمد نظريا على التوسع في الإنفاق العمومي من خلال

نفقات التسيير وبالتالي زيادة الطلب الكلي الذي بدوره سيؤدي إلى زيادة العرض الكلي، وهذا ما سيؤدي حتما إلى زيادة الاستيراد بسبب إن الجزائر لا تمتلك جهازا إنتاجيا مرنا وقادرا على مواجهة الزيادة في الطلب.

-التضخم(INFL): ليس له دلالة إحصائية وذو تأثير سلبي على النمو الاقتصادي حيث إن كل زيادة في التضخم ب1% يتراجع النمو الاقتصادي ب0.04%.

-البطالة (chom): ليس له دلالة إحصائية وذو تأثير سلبي على النمو الاقتصادي حيث إن كل زيادة في البطالة ب1% يتراجع النمو الاقتصادي ب0.20%.

خلاصة الفصل الثاني:

توصلت الدراسة لأثر عرض النقود على النمو الاقتصادي، بعد تحديد متغيرات النموذج والتعرف على تطوراتها في الاقتصاد الجزائري وجمع بيانات المتغيرات من مصادر مختلفة، ثم بناء نموذج الانحدار الخطي المتعدد ومعالجته باستخدام معايير اقتصادية وإحصائية، انه ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين العرض النقدي والنمو الاقتصادي.

الخاتمة العامة

خاتمة عامة

لقد تطرقنا من خلال هذه الدراسة التي تصب في إطار الدراسات الاقتصادية الكلية لدراسة أثر العرض النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)، حيث تعرضنا من خلال الفصل الأول للإطار النظري حول العرض النقدي وكل ما يخصه من تعاريف وتناولنا أيضا أثره على بعض المتغيرات الاقتصادية.

ومن خلال الفصل الثاني تطرقنا للتحليل القياسي حيث قمنا بدراسة علاقة العرض النقدي بالنمو الاقتصادي وذلك خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2020.

-اختبار فرضيات الدراسة:

*** الفرضية الأولى:يقصد بالعرض النقدي على أنه جميع وسائل الدفع المتاحة في اقتصاد ما،** فرغم قبول هذا التعريف بشكل عام إلى انه لا يعطي في الحقيقة التعريف الدقيق له وهذا نظرا لاختلاف درجة نموه وتطور الجهاز النقدي والخدمات البنكية من اقتصاد لآخر،كما أن سلوك حركة تغيراته التي تخضع لعدة اعتبارات منها اقتصادية (على سبيل المثال تطور النشاط الاقتصادي،السياسة النقدية، السياسة المالية) ومؤسساتية(البنك المركزي باعتباره الجهة المخولة لعملية الإصدار وعملية التحكم والمراقبة في نمو العرض النقدي، البنوك التجارية باعتبارها الجهة التي يزهر على مستواها زيادة في حجم العرض النقدي وهذا نتيجة قيامها بوظيفة خلق نقود الودائع، سلوك الأفراد والمتعاملين الاقتصاديين أثناء تعاملهم مع البنوك التجارية من جهة والوضع الاقتصادي من جهة أخرى) سببا آخر لذلك.

*** الفرضية الثانية:** تنص الفرضية الثانية على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العرض النقدي والنمو الاقتصادي، فمن خلال تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وباستخدام برنامج Eviews10 تبين لنا عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين وذو تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، وهذا ما ينفي صحة الفرضية.

وقد توصلنا إلى النتائج الآتية:

-إن للعرض النقدي عدة وظائف وأقسام عدة، ولديه علاقات مع متغيرات اقتصادية ذكرنا بعضها.

-من خلال التقدير يظهر لدينا وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة للجزائر،وان سلاسل العرض النقدي والنمو الاقتصادي مستقرة،بواقي النموذج مستقرة عند المستوى، وتوجد علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمستقل.

--تأثير عرض النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر تأثير سلبي وليس له دلالة إحصائية في الجزائر خلال الفترة(1990-2020)، أن جزء من المعروض النقدي يتم استغلاله في الأنشطة الغير الرسمية(التهرب الضريبي، السوق السوداء) لذلك فانه لا يتم حسابه في الحسابات القومية الرسمية ومنه فتأثير المتبادل يكون سلبي.

--تأثير التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر تأثير سلبي وليس له دلالة إحصائية في الجزائر خلال الفترة(1990-2020)، نظرا لتأثيره على السلبي على الادخار وكذا العوائق التي تصادف المستثمرين عند بداية نشاطهم نتيجة ارتفاع الأسعار فلا يتحملون التكاليف الباهظة.

--تأثير البطالة على النمو الاقتصادي في الجزائر تأثير سلبي وليس له دلالة إحصائية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)، لأن السياسات الاقتصادية الموجه لدعم النمو،والتي يفترض أنها تسمح بخلق فرص عمل إضافية غالبا ما تؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي دون انخفاض كبير في نسبة البطالة.

-الإنفاق الحكومي ذو معنوية إحصائية وله اثر ايجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990-2020)، وهي نتيجة منطقية اقتصاديا حتى لو كانت اغلب الاستثمارات العمومية غير منتجة،إلا أنها تشجع الطلب على مختلف السلع والخدمات.

توصيات والاقتراحات:

-التحكم في الإصدار النقدي،وذلك بإبعاد كمية النقود الزائدة،أي تنظيم الإصدار النقدي في الجزائر بما يتماشى والقوة الإنتاجية للاقتصاد.

-ضرورة إعطاء الأهمية الكافية للدراسات القياسية.

-الاهتمام أكثر بالمعطيات الكلية والحرص على تطوير جهاز الإحصائي للحصول على معطيات قريبة من الواقع،تستخدم في الدراسات القياسية لتسطير السياسات الصحيحة والرشيدة.

آفاق الدراسة:

رغم الصعوبات الكثيرة التي واجهت الباحث إلا انه لم يتناول كل الجوانب،فهذا البحث لا يخلو من بعض النقائص، وبناء على لذلك نقترح بعض المواضيع منها:

-اقتراح نموذج عام لعرض النقود في الجزائر يشمل جميع المتغيرات الاقتصادية،وذلك باستخدام نموذج المعادلات الهيكلية،هذا من شانه أن يبين الأهمية النسبية لكل المتغيرات.

-أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على العرض النقدي في الجزائر.

-اثر الناتج المحلي الإجمالي على العرض النقدي في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

I. المراجع باللغة العربية

1. احمد الاشقر،**الاقتصاد الكلي**،دار العلمية الدولية للنشر،دار الثقافة للنشر والتوزيع،2002،ص ص:31-32.
2. احمد محمد صالح جلال،**"دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية(حالة جمهورية اليمنية)2003-1990"**،رسالة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير،جامعة الجزائر،2006.
3. ازاهر حسن محمد، **"تحليل القطاع الحقيقي باستخدام أساليب البرمجة المالية "**،مجلة المصرفي،العدد72،بنك السودان،يونيو2014، ص13.
4. أكرم حداد، مشهور هذلول، **النقود والمصارف**، وائل دار للنشر، الأردن، ط2، 2008م، ص189.
5. أنيس البكري، وليد الصافي،**النقود والبنوك**، دارالمستقبل لنشر والتوزيع،عمان، الطبعةالأولى، 2012-1432،ص80.
6. بالعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،ط2006،2م،ص35
7. بشكير عابد، **نمذجة قياسية اقتصادية لمحددات الطلب على نقود الجزائر(1970-2008)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر 2009،03-2010، ص18.
8. ج،ف،كرأودز، **الموجز في اقتصاديات النقود**، ترجمة: مصطفى كمال فايز مطبعة الاعتماد، دار الفكر العربي، مصر، 1967.
9. جمال خريس واخرون، **النقود والبنوك**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطابعة، عمان، الطبعة الأولى،2002-1423،ص65.
10. جميس جوارتيني، ريجارد استروب، **الاقتصاد الكلي**، ترجمة عبدالفتاح عبدالرحمن واخرون، دار المريخ، الريض،1988.
11. حسام علي داود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الثالثة، 2013-1434، ص212.
12. رشاد العصار، رياض الحلبي، **النقود والبنوك**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010-1431،ص55.
13. زاهر عبد الرحيم عاطف، **إدارة العمليات النقدية والمالية**، دار الراية للنشر والتوزيع،عمان،2009ص،18.

14. زين **محمد** الرماني،**البطالة والعمالة من منظور الاقتصاد الاسلامي**، الطبعة الاولى، دارطويق للنشر والتوزيع، الرياض، 2001، ص13.
15. سند حسن محمد **حسن، أثر تغرات عرض النقود على الناتج المحل الاجمالي والتضخم وسعر الصرف ليبيا خلال فترة 1980-2017**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، كليّة التجارة قسم الاقتصاد، جامعة دمياط، ليبيا،2018، ص16.
16. السيد **متولي** عبد القادر، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الطبعة الاولى، دار الفكر للنشر،عمان،2010، ص18.
17. **صالح** مفتاح، **النقود والسياسة النقدية**، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر،2005، ص 52
18. صالح، تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي مع متارين ومسائل محلولة**، ط2،الجزائر،2010،ص40.
19. صبحي تادرس قريصة ومدحت محمود العقاد، "**النقود والعلاقات الاقتصادية الدولية**"، بيروت،دار النهضة العربية،1983، ص247.
20. صبحي تادرس قريصة، احمد رمضان نعمة الله، "**اقتصاديات النقود والبنوك**"، الدار الجامعية 1990، ص307.
21. عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي**،ط2،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2014،ص228
22. عبد الله، عقيل جاسم عبد الله، النقود **والمصارف**، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1999،1، ص207.
23. عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها وإدراتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000م،ص203.
24. عبد المنعم السيد علي، **اقتصاديات النقود و المصارف**، ج1، ط2 مطبعة الديواني، بغداد،986
25. عبد الوهاب يوسف احمد، **التمويل وإدارة المؤسسات المالية**، الطبعة الاولى،دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان،ص113.
26. عثمان حسّن سلّمان، سناء جاسم محمد، **العوامل المحددة للعرض النقدي في العراق للمدة2003-2016**(دراسة قياسية)، مجلة الادارة والاقتصاد، كليّة العلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 124/حزيران/2020،ص160.
27. علواني، عمر علواني، **أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2014**، رسالة ماجستير،كلية العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، 2016، ص14.

28. علي عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة وأثره برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها**، دراسة تحليلة– تطبقية، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2005،ص4

29. عماد محمد علي، **اندماج الأسواق المالية الدولية**، بيت الحكمة، بغداد، 2002.

30. محمد الجموعي قريشي، **أهمية السيولة النقدية وأهمية القطاع المصرفي للاقتصاد**، اليوم الدراسي حول أزمة السيولة في الجزائر، جامعة ورقلة،3 أفريل2011م،ص265.

31. محمد الشريف إلمان،**محضرات في التحليل الاقتصاد الكلي**، منشورات برني، الجزائر،1994،ص

32. محمد بوخاري، **تأثير عرض النقود على نمو الناتج المحلي الاجمالي**، مجلة ادارة الأعمال والدراسات الاقتصادية،العدد01،الجزائر 2021،ص1076

33. محمد ونس، عبد النعم مبارك، كمال أمن الوصال، **اقتصاديت نقود وبنوك وأسواق مالٌة**، الدار الجامعة،2003، ص305.

34. محمد يونس، عبد النعيم مبارك، **النقود واعمال البنوك والأسواق المالية**، بدون طبقة، دار الجامعية للنشر،القاهرة،2002،ص31.

35. محمود الوادي، حسين سمحان، سهيل سمحان، **النقود والمصارف**، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،2010، ص13.

36. منقولا عن علي صاري، **سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000_2013**، مجلة رؤي اقتصادية،العدد السابع، جامعة سوق أهراس، ديسمبر،2014،ص23.

37. ميلود وعيل، سعدية حديوش، **دراسة العلاقة بين عرض النقود والتضخم في الجزائر التنمية الاقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 7304،30، ص30.

38. ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، مدخل تحليلي والنظري، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان 2005ن ص85.

39. نجاح عبد العليم أبو الفتوح، **السياسة النقدية ونظرية النقود في الاقتصاد الاسلامي**، الطبعة الاولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع،اربد،2015،ص28.

40. نجاح عبد العليم أبو الفتوح، مرجع سابق،ص52،51.

41. نعمة الله نجيب واخرون، **مقدمة في اقتصاديات النقود والمصارف والسياسات النقد**ية، دار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع،2001،ص407.

42. هاني، حسين بني هاني، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2002،ص146.

43. هوشيار، معروف، **تحليل الاقتصاد الكلي**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،2005، ص241.

44. هيل عجمي جميل الجنابي، **عرض النقد في عمان والعوامل المؤثرة** فيه للفترة 1974-2003 مجلة العلوم الاقتصادية الادارية، عمان، الأردن العدد الثاني 2007، ص18.
45. هيل عجمي جميل الجنابي،**النقود والمصارف والنظريات النقدية**،ط2، دار وائل للنشر، عمان-الاردن، بيروت، دار النهضة العربية،1983، ص2472014، ص204.
46. وفاء رمضاني عقبة الريمي، **أثرتغيرات العرض النقدي على معدلات البطالة في الجزائر لفترة1990-2017**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد الثاني(2019)،ص635-650.

II. المراجع بالفرنسية

1. Pascal Gaudron, Economie Monètaire et Financier, 4ème edition, economica, paris2006, p85.
2. Pigou, A.C.''The value of money.''Quarterly Journql of Economics 32 (1917-18), Reprinted in reading in monetary Theoryed.F.A.Lutz and L.W.Mints.Philadelphia, 1951,pp.162-183.

الملاحق

الملحق رقم 1:معطيات الدراسة

CHOM	GDP	INFL	M2	G	السنة
19,7	0,8	16,65	61,77	16,06693062	1990
20,6	-1.2	25,88	49,11	14,71876907	1991
24,37	1,8	31,66	51,94	16,01793562	1992
26,22	-2.1	20,54	50,1	17,32418591	1993
27,73	-0.89	29,04	45,32	17,87462315	1994
31,84	3,79	29,77	37,17	16,76378984	1995
28,53	4,09	18,67	33,01	15,7743188	1996
25,43	1,09	5,73	36,08	16,53837856	1997
26,66	5,1	4,95	42,38	17,79190852	1998
28,3	3,2	2,64	42,21	16,78723475	1999
29,77	3,8	0,33	37,83	13,58394563	2000
27,29	3	4,22	56,85	14,77507462	2001
25,89	5,6	1,41	62,72	15,48712261	2002
23,71	7,2	4,26	62,82	14,80339454	2003
17,64	4,3	3,96	59,27	13,77264736	2004
15,27	5,9	1,38	53,83	11,45042227	2005
12,27	1,7	2,31	57,28	11,23157708	2006
13,78	3,4	3,67	64,09	11,64349699	2007
11,32	2,4	4,85	62,99	13,20671398	2008
10,15	1,6	5,73	73,16	16,14528655	2009
9,96	3,6	3,91	69,05	17,22675624	2010
9,96	2,9	4,52	68,06	20,66808573	2011
10,97	3,4	8,89	67,95	20,31803441	2012
9,81	2,8	3,25	71,73	19,13577367	2013
10,21	3,8	2,91	79,31	19,53101872	2014
11,21	3,7	4,78	82	21,56034584	2015
10,19	3,2	6,39	78,88	20,88986154	2016
10,33	1,3	5,59	79,33	18,95041188	2017
10,42	1,1	4,26	81,58	17,20202943	2018
10,51	1	1,95	80,54	16,88595779	2019
12,55	-5.1	2,41	96,5	20,11281672	2020

الملحق رقم(2): اختبارات جذر الوحدة

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

At Level

		INFL	GDP	G	CHOM	M2
With Con...	t-Statistic	-1.4652	-2.2564	-1.5060	-0.8686	0.1158
	Prob.	***0.5371***	***0.1919***	***0.5169***	***0.7842***	***0.9617***
		n0	n0	n0	n0	n0
With Con...	t-Statistic	-2.0510	-1.8225	-1.8654	-2.2440	-4.8671
	Prob.	***0.5509***	***0.6685***	***0.6472***	***0.4497***	***0.0026***
		n0	n0	n0	n0	***
Without C...	t-Statistic	-1.4825	-1.5170	0.2504	-0.7570	1.0180
	Prob.	***0.1268***	***0.1191***	***0.7520***	***0.3799***	***0.9147***
		n0	n0	n0	n0	n0

At First Difference

		d(INFL)	d(GDP)	d(G)	d(CHOM)	d(M2)
With Con...	t-Statistic	-5.6105	-7.6599	-3.3108	-3.6536	-4.9929
	Prob.	***0.0001***	***0.0000***	***0.0236***	***0.0106***	***0.0004***
		***	***	**	**	***
With Con...	t-Statistic	-5.8144	-9.0807	-3.2191	-3.5540	-5.8475
	Prob.	***0.0003***	***0.0000***	***0.1005***	***0.0521***	***0.0002***
		***	***	n0	*	***
Without C...	t-Statistic	-5.5909	-7.7958	-3.3824	-3.6880	-4.7511
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0015***	***0.0006***	***0.0000***
		***	***	***	***	***

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (KPSS)

Null Hypothesis: the variable is stationary

At Level

		G	GDP	CHOM	INFL	M2
With Constant	t-Statistic	0.2522	0.1683	0.5579	0.4193	0.6252
	Prob.	n0	n0	**	*	**
With Constant & Trend	t-Statistic	0.1194	0.1679	0.1014	0.1414	0.1214
	Prob.	*	**	n0	*	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	=======	=======	=======	=======	=======
	Prob.					

At First Difference

		d(G)	d(GDP)	d(CHOM)	d(INFL)	d(M2)
With Constant	t-Statistic	0.1204	0.3411	0.1781	0.0745	0.3528
	Prob.	n0	n0	n0	n0	*
With Constant & Trend	t-Statistic	0.0884	0.0688	0.1658	0.0680	0.1185
	Prob.	n0	n0	**	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	=======	=======	=======	=======	=======
	Prob.					

Notes:

a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant

b: Lag Length based on SIC

c: Probability based on Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)

Null Hypothesis: the variable has a unit root

At Level

		CHOM	G	GDP	INFL	M2
With Constant	t-Statistic	-0.5990	-1.3590	-1.4332	-1.5137	0.0159
	Prob.	***0.8564***	***0.5886***	***0.5523***	***0.5131***	***0.9529***
		n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.0559	-2.2436	-2.0177	-1.9104	-3.3204
	Prob.	***0.5483***	***0.4494***	***0.5684***	***0.6243***	***0.0822***
		n0	n0	n0	n0	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.7763	0.2288	-1.0279	-1.4785	0.9316
	Prob.	***0.3714***	***0.7458***	***0.2664***	***0.1278***	***0.9021***
		n0	n0	n0	n0	n0

At First Difference

		d(CHOM)	d(G)	d(GDP)	d(INFL)	d(M2)
With Constant	t-Statistic	-3.6871	-3.7468	-7.4801	-5.6105	-4.9646
	Prob.	***0.0098***	***0.0085***	***0.0000***	***0.0001***	***0.0004***
		***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.5871	-3.6845	-8.0722	-5.5825	-5.1653
	Prob.	***0.0487***	***0.0398***	***0.0000***	***0.0005***	***0.0013***
		**	**	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.7176	-3.7802	-7.6046	-5.5656	-4.7723
	Prob.	***0.0006***	***0.0005***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***	***

Notes:

a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant

b: Lag Length based on SIC

c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم3:مخرجات برنامج Eviews للنموذج

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(GDP)
Selected Model: ARDL(1, 3, 3, 3, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/14/10 Time: 23:22
Sample: 1990 2020
Included observations: 28

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	17.00220	5.660950	3.003419	0.0133
GDP(-1)*	-1.862107	0.378716	-4.916895	0.0006
INFL(-1)	-0.077787	0.104935	-0.741290	0.4756
M2(-1)	-0.501693	0.097295	-5.156441	0.0004
G(-1)	1.554825	0.331172	4.694915	0.0008
CHOM(-1)	-0.381494	0.138816	-2.748201	0.0205
D(INFL)	0.186017	0.100215	1.856167	0.0931
D(INFL(-1))	0.573656	0.129304	4.436493	0.0013
D(INFL(-2))	0.274414	0.098762	2.778547	0.0195
D(M2)	-0.213005	0.091881	-2.318260	0.0429
D(M2(-1))	0.278702	0.087192	3.196410	0.0095
D(M2(-2))	0.378002	0.110366	3.424976	0.0065
D(G)	0.550249	0.383923	1.433228	0.1823
D(G(-1))	-0.880453	0.346325	-2.542270	0.0292
D(G(-2))	-1.014641	0.396827	-2.556885	0.0285
D(CHOM)	-0.889071	0.275661	-3.225231	0.0091
D(CHOM(-1))	-0.759476	0.190705	-3.982472	0.0026
D(CHOM(-2))	-0.608934	0.220562	-2.760827	0.0201

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Windows

الملحق رقم(4): نموذج تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(GDP)
Selected Model: ARDL(1, 3, 3, 3, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/15/10 Time: 22:50
Sample: 1990 2020
Included observations: 28

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(G)	0.550249	0.209948	2.620888	0.0256
D(G(-1))	-0.880453	0.250981	-3.508041	0.0057
D(G(-2))	-1.014641	0.279218	-3.633872	0.0046
D(CHOM)	-0.889071	0.185654	-4.788847	0.0007
D(CHOM(-1))	-0.759476	0.129584	-5.860862	0.0002
D(CHOM(-2))	-0.608934	0.154514	-3.940962	0.0028
D(INFL)	0.186017	0.057120	3.256615	0.0086
D(INFL(-1))	0.573656	0.091318	6.281960	0.0001
D(INFL(-2))	0.274414	0.064959	4.224396	0.0018
D(M2)	-0.213005	0.049570	-4.297097	0.0016
D(M2(-1))	0.278702	0.055516	5.020198	0.0005
D(M2(-2))	0.378002	0.076957	4.911854	0.0006
CointEq(-1)*	-1.862107	0.237567	-7.838237	0.0000

R-squared	0.887424	Mean dependent var	-0.246429
Adjusted R-squared	0.797364	S.D. dependent var	2.406367
S.E. of regression	1.083228	Akaike info criterion	3.302186
Sum squared resid	17.60076	Schwarz criterion	3.920709
Log likelihood	-33.23060	Hannan-Quinn criter.	3.491275
Durbin-Watson stat	2.380288		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

تنشيط Windows
انتقل إلى الإعدادات لتنشيط Windows.

الملحق رقم (5): اختبارين الكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي التقدير

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.860120	Prob. F(2,8)	0.2171
Obs*R-squared	8.887763	Prob. Chi-Square(2)	0.0118

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.946047	Prob. F(17,10)	0.5580
Obs*R-squared	17.26495	Prob. Chi-Square(17)	0.4366
Scaled explained SS	0.966213	Prob. Chi-Square(17)	1.0000

الملحق رقم(6):اختبار الحدود

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INFL	-0.041774	0.053109	-0.786569	0.4498
M2	-0.269422	0.054313	-4.960572	0.0006
G	0.834982	0.154757	5.395455	0.0003
CHOM	-0.204872	0.081179	-2.523713	0.0302
C	9.130628	3.206425	2.847604	0.0173

EC = GDP - (-0.0418*INFL -0.2694*M2 + 0.8350*G -0.2049*CHOM + 9.1306)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	6.826439	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Actual Sample Size	28		Finite Sample: n=35	
		10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

تنشيط Windows

ملخص:

حاولنا من خلال هذه الدراسة قياس العلاقة بين العرض النقدي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020،واستعنا ببيانات البنك العالمي للمعطيات،انتهجنا اسلوب التكامل المشترك لتحليل هذه العلاقة مستخدمين برنامج Evews 10 مع excel.

توصلت نتائج التحليل الى انه ليس هناك علاقة ذات دلالة احصائية موجبة بين العرض النقدي والنمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: العرض النقدي-النمو الاقتصادي-الاقتصاد القياسي-الجزائر.

Abstract:

Through this study we tried to measure the relationship between money supply and economic growth in Algeria during the period 1990-2020.and we used the data of the World Data Bank, we followed the method of joint integration to analyze this relationship using the Evews program with Excel.

The results of the analysis concluded that there is no positive statistically significant relationship between the money supply and economic growth.

Keywords: Cash offer- economic growth-slandered economy-Algeria.